

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون



الجلسة العامة ١٧

الاثنين، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديدير أوبرتي (أوروغواي)

بالشك المقلق وبإحساس عميق بالإحباط. وعلى أسوأ تقدير، كان عاما شهد الإرهاب واليأس. إنه الشك الذي أحس به الملايين في منطقتنا ممن فاجأتهم عملية العولمة وفقدوا وظائفهم. وهو شعور الإحباط الذي عاناه من هم مثل الجيل الثالث الحالي من اللاجئين الفلسطينيين الذين بلغوا سن الرشد والذين يعلنون بتحد مفهوم أنهم عانوا ما فيه الكفاية. وهو الإرهاب الذي شعر به الضحايا الأبرياء للتفجيرات؛ أو الذين يفرون من الحرب الأهلية؛ أو الذين شهدوا، مثل أهل كوسوفو ورواندا، وحشية همجية. وهو شعور اليأس الذي أحس به جيراننا في الصين وبنغلاديش وباكوا غينيا الجديدة، الذين أمت بهم كوارث طبيعية مدمرة.

وبالنسبة للعديد من الملايين من البشر، فإن نهاية القرن ليست وقتا للاحتفال بمقدم الألفية، إنما هو وقتا لمعاناة الإنسانية الهائلة. وكما أشار الكثيرون منا في مؤتمر القمة الذي عقدته حركة عدم الانحياز مؤخرا، في الوقت الذي نرى فيه أن التكنولوجيا تتيح فرصا للتطور الإنساني أكبر من أي وقت مضى، وأن قوة العولمة توفر لنا فرصا فريدة للعمل معا، فكيف يمكن أن يحدث ذلك؟

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب السيد شيخموراوف (تركمانستان).

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة أولا لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بلقيه، وزير الشؤون الخارجية في بروني دار السلام.

الأمير محمد بلقيه (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتقدم بالتهانئ للسيد أوبرتي على انتخابه وأعرب عن التقدير للرئيس السابق على كل ما قام به من أعمال خلال السنة الماضية.

بإلقاء نظرة على العام الماضي، أعتقد أننا سنتفق على أنه كان عاما شهدت فيه غالبية الدول النامية بواعث على القلق الشديد. وعلى التقدير الأفضل كان عاما يتسم

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لذلك فنحن، إذ نشني على جهود الأمين العام، نود أيضا أن نمنحه دعمنا الكامل في تلبية احتياجات الناس تحقيقا للازدهار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وفي كفالة أن يبقى هذان الشاغلان مترابطين ترابطا وثيقا. وهذا أمر يجعل الأمم المتحدة تركز عملها على ما يعزز السلام والاستقرار، ويرفض العنف والمواجهة، ويوطد دعائم التنمية الاجتماعية. وبعبارة أخرى، لا يمكن حل شيء لصالح الناس العاديين بالعنف والحرب. وإن كان لا بد من وجودهما، فليوجه العنف ضد اليأس والحرب ضد المعاناة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير خارجية ماليزيا، السيد داتو سيري عبد الله بن حاجي أحمد بدوي.

السيد عبد الله (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أهنيئ السيد أوبيرتي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وإنني على يقين من أنه سيتمكن من توجيه مداولتنا وجهة تسفر عن نتائج مثمرة نظرا لما يتحلى به من خبرة واسعة ومهارات دبلوماسية في خدمة بلده أوروغواي.

واسمحوا لي أيضا بأن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن مشاعر الشكر والتقدير الصادقة التي يكنها وفد بلادي للسيد أودوفينكو، ممثل أوكرانيا، على الطريقة الرائعة التي ترأس بها الدورة الأخيرة للجمعية العامة.

إن الحالة العالمية لا تزال متقلبة. فبعد ست سنوات على نهاية الحرب الباردة، لم يعد العالم المكان الآمن الذي خيل إلينا أنه سيكون كذلك. فالصراعات القديمة لا تزال قائمة على نحو يستعصي حلها، بينما تظهر صراعات جديدة.

والصورة ليست أفضل على جبهة نزع السلاح. فعلى الرغم من أن التوقيع على اتفاقية الألغام الأرضية هو إنجاز حميد في ميدان الأسلحة التقليدية، إلا أن الحالة المتعلقة بجبهة نزع السلاح النووي لا تزال كئيبة. فلم يتحقق أي تقدم يذكر في نزع السلاح النووي. والواقع إن الحالة تتفاقم بفعل التجارب النووية التي أجراها اثنان من غير الموقعين على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي يشكل تحديا خطيرا لعملية نزع السلاح. ويجب أن يبذل

وفي محاولة للإجابة عن هذا السؤال، قالت حركة عدم الانحياز إن هناك حاجة رئيسية إلى الإعراب عن معاناة بلايين الناس الذين تمثلهم. وقالت أيضا إن هذه الجمعية هي المحفل الوحيد الذي يمكن فيه سماع ذلك الصوت بالقوة والإصرار اللذين يستحقهما.

لهذا السبب أود أن أشكر أميننا العام ليس على مجرد حضوره مؤتمر قمة عدم الانحياز، بل أيضا على إظهار قلقه الصادق إزاء المشاكل الخاصة التي تواجهها الدول النامية. وأود، قبل كل شيء، أن أشكره على ما أرى أنه بالغ الأهمية في العالم النامي اليوم، ألا وهو الدعوة التي أطلقها من أجل وجود قيادة بناءة: قيادة تنهي الأعمال العدائية المحلية؛ قيادة تعمل على إنجاز عمليات السلام؛ ولعل الأهم من ذلك جميعا قيادة قادرة على استجماع الإرادة السياسية لترجمة السياسات الموضوعة على الصعد الوطنية أو الإقليمية أو العالمية إلى منافع حقيقية يومية للناس العاديين؛ وباختصار، قيادة ترمي إلى التشجيع على شيئين: أولا، التسامح في تقبل الاختلافات والحاجة إلى حل جميع النزاعات سلميا، مهما كان هذا صعبا؛ وثانيا، وضع الناس في جوهر صنع القرار.

ومثلما قال الأمين العام، فإن الأمم المتحدة هي المكان الذي يمكن أن تقام فيه صلة - وهي صلة تتجاهلها الجهات الأخرى - بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والسلام والأمن الدوليين من جهة أخرى. ونحن نتفق معه تمام الاتفاق. وملاحظاته تشير إلى أننا لا يجب أن ننصرف إلى معالجة المواقف السياسية وحدها، بل إلى التصدي أيضا لمشاكل الناس العاديين - الوظائف والتعليم والأغذية والأمن - وإلى التصدي لها من منظورهم واحتياجاتهم الخاصة بهم.

لهذا السبب نقدر جدا حقيقة أن شتى المؤتمرات التي استضافتها هذه الهيئة طوال الأشهر الاثني عشر الماضية كانت موجهة نحو التعرف إلى الناس وإلى شواغلهم اليومية. وهذا أيضا يتفق تمام الاتفاق مع المناشدة القوية التي أطلقناها في العام الماضي عندما قلنا، في سياق إصلاح الأمم المتحدة، إنه يتعين علينا، أيا كانت رؤيتنا لعملنا، أن نتأكد من عدم إضعاف ما تقوم به الأمم المتحدة بشكل جيد من أجل الناس العاديين. وأعني بهذا عملها في الميدان. وهذا ما يعطي المنظمة أهمية لبلايين الناس. وهو السبب الأساسي لوجود الأمم المتحدة اليوم، وهي الهيئة التي وجدت باسم "نحن الشعوب".

وقد أكدت الأحداث التي وقعت مؤخرا للمجتمع الدولي ما يمثله الإرهاب من تهديد متواصل للسلام والأمن. وأشير هنا على وجه الخصوص إلى الهجمات الإرهابية التي وقعت في كينيا وتنزانيا، وأسفرت عن وفاة وإصابة العديد من الأبرياء. وتؤكد ماليزيا مجددا إدانتها للإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره. وستنضم ماليزيا إلى الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب من خلال تعزيز التعاون الدولي في مختلف المجالات على أساس سيادة حكم القانون. وينبغي زيادة التعاون بين الشرطة وسائر وكالات الأنباء وإنفاذ القانون لدى الدول الأعضاء.

وفي الوقت نفسه، وعلى المستوى السياسي، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على غرس الثقافة العالمية الجديدة للسلام التي دعا إليها الأمين العام على نحو بليغ. وتعتقد ماليزيا أن العنف يولد العنف، وأن الضحايا ستكون للأسف من المدنيين الأبرياء، والواقع، أنه في عالم يتسلح بالأسلحة النووية حيث يمثل خطر الإرهاب النووي على الدوام، ينبغي بذل كل جهد ممكن ليس فقط من أجل محاصرة الإرهاب من خلال التعاون الدولي المعزز بل - وهو ما لا يقل عنه أهمية - من أجل التصدي للأسباب الجذرية. ولئن كان من الصعب القضاء مبرما على الإرهاب، فإن فهم أسباب استمراره يمثل خطوة هامة صوب مكافحته.

إن استمرار عدم الاستقرار في بعض أجزاء أفريقيا يثير قلقا شديدا لمنظمتنا. وترحب ماليزيا بالاهتمام المتزايد الذي تحظى به أفريقيا من جانب الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وترحب ماليزيا على وجه الخصوص بالمبادرة التي اتخذها مجلس الأمن لتسليط الضوء على المشاكل الخاصة لأفريقيا في مجلس الأمن في أوائل هذا العام وفي الاجتماع الوزاري بشأن أفريقيا الذي انعقد يوم الخميس الماضي، في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وإلى ذلك، ترحب ماليزيا بعقد مناقشة مماثلة بشأن أفريقيا في دورة الجمعية العامة، وستشارك فيها بنشاط. ونحن على اقتناع بأن هذه المناقشات ستسهم في زيادة فهم الترابط بين مشاكل السلام والأمن والتنمية التي يواجهها العديد من البلدان الأفريقية. ويؤمل أن تؤدي إلى برامج عمل دولية أكثر تنسيقا وتركيزا للتغلب على تلك المشاكل. ونظرا لاستمرار وضع الحرمان في أفريقيا، ثمة حاجة لبذل جهود مستمرة من جانب منظمتنا ووكالاتها المتخصصة، وكذلك من جانب الشركاء التقليديين والجدد لأفريقيا، لمساعدة البلدان الأفريقية في احتياجاتها الإنمائية. ويسرني أن أقول إن ماليزيا، تمكنت من جانبها

المجتمع الدولي قصارى جهده لوقف أي ترد آخر في أنظمة نزع السلاح النووي، فيما يعمل على تعزيز وتوطيد التقيد العالمي بها. وفي هذا الصدد، تتحمل الدول النووية مسؤولية خاصة.

والحالة في الشرق الأوسط لا تزال مصدر قلق عميق. والمؤسف أن عدم إحراز تقدم في الجهود المبذولة من أجل وضع عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية مجددا على الطريق الصحيح مسألة تبعث على خيبة أمل عميقة. وهي حالة تنذر بعواقب وخيمة للسلام والأمن الدوليين. وخشية أن تتبدد الإنجازات الإيجابية التي تحققت في السنوات الأخيرة، يجب أن تبذل جميع الأطراف المعنية قصارى جهدها من أجل تعزيز اتفاقات السلام التي تم التفاوض بشأنها بصعوبة. ولا يمكن أن تمضي العملية في الاتجاه الصحيح إلا باستمرار انخراط أطرافها على نحو نشط في عملية السلام. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن السلام والاستقرار في المنطقة لا يمكن تحقيقهما بإرجاء وإحباط التطلعات العادلة للشعب الفلسطيني نحو إنشائه وطنًا مستقلا وذا سيادة.

ونشعر بالهلع إزاء الصراع المستمر من دون حل في أفغانستان. يجب أن تدرك الأطراف المتنافسة أن إيجاد حل طويل الأمد للصراع لا يمكن أن يتم عن طريق الوسائل العسكرية، بل عن طريق المفاوضات التي تؤدي إلى تحقيق مصالح وطنية حقيقية. نحن نطلب إليها أن تضع جانبا مصالحها المحلية أو الطائفية، وأن تتحاشى العنف، وأن تسعى جديا إلى إيجاد حل سلمي للصراع، بما يحقق المصالح الكبرى لبلدها ولشعبها. ونحن ندين العنف الموجه ضد موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والبلدان المعنية.

ومن النواحي الإيجابية نسبيا، أننا في ماليزيا سعدنا بإتمام عملية الانتخابات الوطنية في كمبوديا بنجاح، وقد اضطلع المجتمع الدولي مرة أخرى بدور بناء فيها ونحن نحث جميع الأطراف السياسية في كمبوديا على أن توحد جهودها وتحل المشاكل العالقة عن طريق الحوار، بما يحقق المصالح الوطنية الكبرى لكمبوديا. وينبغي أن يكون الهدف هو تشكيل حكومة في وقت مبكر تكون تعبيرا تاما عن رغبة الشعب الكمبودي في تحقيق المصالحة الوطنية والتعددية والتنمية، وتمكّن كمبوديا من المشاركة في التعاون الإقليمي البناء مع جيرانها.

مدمر كالذي ضرب العالم في الثلاثينات يمكن أن يواجهنا. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتصرف على وجه السرعة لإصلاح النظام المالي الدولي وذلك من أجل ضمان عدم وقوع هجمات ضخمة من المضاربات بالعملة والتلاعب والتقلبات الحادة بصورة متكررة.

لقد قيل إن الأسواق تعاقب البلدان التي ليس لديها هياكل وأنظمة جيدة وتفترق إلى الشفافية. إلا أن السوق المالية نفسها تفتقر إلى الشفافية. ففي النظام المالي المعاصر، تجري كل ٢٤ ساعة عمليات بيع وشراء للعملة تقدر قيمتها بأكثر من ١.٢ تريليون دولار. ويتم الاضطلاع بهذه التجارة إلى حد كبير بدون أية قوانين واضحة، والحكومات نفسها التي تجري مبادلة عملاتها تترك وحيدة لتتولى بنفسها محاولة الدفاع عن قيمة عملاتها، فلا يوجد أي نظام للمراقبة، ولا أي نظام للإبلاغ المفتوح من أي نوع ولا سلطة تتولى التنظيم، مثل منظمة التجارة العالمية، في هذه التجارة المرهبة لأكثر السلع إثارة للشهية وهي المال نفسه. وثمة ضرورة ملحة الآن لإصلاح السوق المالية. وأكثر من ذلك، ينبغي إجراء تغييرات هامة في الهيكل المالي الدولي.

ولقد ظلت ماليزيا تنادي بضرورة إجراء تغيير طوال العام المنصرم. وفي البدء، لم يلق هذا النداء آذانا صاغية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، قال رئيس وزراءنا في هونغ كونغ،

"لا بأس بوجود درجة معينة من عدم اليقين، لكن عالما ماليا لا يقين فيه مطلقا ليس أمرا جيدا لأي كان ما عدا، بطبيعة الحال، أولئك الذين يخلقون عن عمد حالة عدم اليقين".

ومن الواضح أن الحالة على الصعيد العالمي أصبحت تتسم بازدياد عدم اليقين. ويزداد الآن اقتناع الخبراء بذلك. وهناك أيضا عدد من الحكومات يوافق على ذلك، ومن الواضح أن الحالة قد أفلتت تماما من عقابها. ولا بد من إجراء تغيير وتحسين في الهيكل المالي الدولي. يجب وضع قوانين للتشجيع على مزيد من الشفافية. ويجب على الذين يديرون العمليات المالية أن يتقيدوا ببعض الأنظمة المقبولة دوليا. يجب عليهم أن يقبلوا بمراقبة أدق من أجل التمييز بين المستثمر بين الحقيقيين والمضاربين بالعملة. ولا بد من بذل جهد مخلص بين الحكومات للمشاركة فورا في حوار من أجل تجديد النظام. ويجب علينا أن نضطلع بجهد جماعي فورا لإيجاد حل شامل وعملي لما أصبح الآن

من تقديم مساهمة متواضعة في هذه الجهود من خلال التعاون التقني والتجارة والاستثمار في عدد من البلدان الأفريقية. وستواصل ماليزيا الاضطلاع بذلك، في إطار مواردها المحدودة، وانطلاقا من روح التعاون بين بلدان الجنوب والتضامن مع أفريقيا.

وإذ نصارع من أجل التصدي لمسائل السلم والأمن، ينبغي أن نولي نفس الاهتمام للحالة الراهنة للاقتصاد العالمي. والواقع، إننا نرى أن الخطر الداهم على رفاه منطقتنا اليوم ليس تهديدا سياسيا أو أيديولوجيا أو عسكريا، بل إنه تهديد اقتصادي. ومن الواضح بجلاء أن الأزمة المالية التي حاقت ببلدان شرق آسيا منذ ما يزيد على العام حملت معها البؤس الاجتماعي، وعدم الاستقرار السياسي والاضطراب الاقتصادي. وتوجد في بعض البلدان الآن بطالة مستفحلة. وانخفض النمو الاقتصادي انخفاضاً شديداً، والحقيقة أنه تقلص. وتبددت فعلا بين عشية وضحاها تلك المكاسب التي تحققت بعرق الجبين طوال عقود من الكد في العمل والتخطيط الدقيق والإدارة الحصيفة. ووجد ملايين من البشر في المنطقة الذين تأثروا أشد التأثر بالأزمة أن مكانهم الآن أصبح دون خط الفقر. فحقهم في أن يعيشوا حياة خالية من آفة الفقر وأن يتمتعوا بمستوى معيشي لائق يؤمن بعض الضروريات الأساسية قد داست عليه أقدم المتلاعبين بأسواق العملات. وواقع الأمر، أن كبار الأغنياء أفقرتوا الفقراء. ومما يثير السخرية أن هذا قد حدث في السنة التي نحتفل فيها بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومع أن البلدان المتضررة تتابع سياسة عامة تتمثل في استجابات تتماشى ومتطلبات صندوق النقد الدولي، فإن اقتصاداتها لم تنتعش. وبدلاً من ذلك، انتقلت الآثار المعديّة المترتبة على الأزمة إلى مناطق أخرى وأثرت على الاقتصاد العالمي. ومن المحتمل أننا ننزلق باتجاه ركود عالمي. بل ربما كنا على شفير كساد عالمي إذا لم نتخذ خطوات عاجلة من خلال مشاركة وتعاون عالميين لوقف الانزلاق وعكس الاتجاه.

ولئن كانت هناك عوامل مختلفة أسهمت في الأزمة، فإنه لا شك يخامرنا في أن الاضطراب المالي قد فجرته هجمات المضاربة بعملة بلدان شرق آسيا وما نتج عن ذلك من عكس اتجاه تدفقات رأس المال. وتكشف الأزمة عن وجود أوجه ضعف في آلية السوق وتثير أسئلة حول الفوائد النسبية للتحرير والعمولة. وما لم تعالج أوجه الضعف هذه بفعالية، فإن التهديد بوقوع كساد عالمي

في غير صالح البلدان النامية. والواقع أن هذا الشكل سيصبح شكلا مستمرا من أشكال استغلال الدول الضعيفة والفقيرة على يد الدول القوية والغنية.

وغني عن البيان، في أعقاب التجربة الحزينة لاقتصادات شرق آسيا، أن الكثير من البلدان النامية تضعع إيمانها بالعولمة وقل كثيرا جدا. لذلك فإن العديد من البلدان النامية تنظر بحذر وخوف إلى زيادة آفاق تحرير اقتصاداتها. وماليزيا مقتنعة، إذ تقترب من الألفية الجديدة، بأن العلاقات فيما بين الدول ينبغي أن تبنى على نموذج يقوم على المساواة في السيادة، لكن أيضا على احترام الكرامة وتبادل المصالح والمنافع. وعلى هذا الأساس وحده سيكون باستطاعتنا أن نجني ثمار العولمة عن طريق الحوار والتعاون الدوليين الحقيقيين.

إن التمتع بحقوق الإنسان مبدأ من أهم مبادئ الحفاظ على العدالة والسلام في العالم. ويتيح لنا الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذا العام الفرصة لكي نعمن النظر في المنجزات والإخفاقات في مجال تنفيذ التعهدات المكرسة في الإعلان. إن الوعد الوارد في الإعلان بإنهاء القسوة والظلم لا يزال غير منفذ إلى حد بعيد. وكذلك يتعرض الوعد بتوفير حياة كريمة للجميع لخطر الآثار السلبية للعولمة والاهتمام غير الكافي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتتصادف هذه الذكرى الخمسون مع استعراض إعلان وبرنامج عمل فيينا. وسيوفر لنا الاستعراض فرصة للقيام بتقييم دقيق وأمين لأوجه النجاح والإخفاق في مجال تنفيذ الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا قبل خمس سنوات. وسيكون هذا الاستعراض موثيا لإجراء مناقشات لا تتركز فحسب على الحقوق بل وأيضا على الواجبات. ومن البديهي أن يرتبط منح الحقوق بالوفاء بالالتزامات والواجبات والمسؤوليات المحددة بوضوح. وإن اختلال التوازن بين التأكيد على الحقوق السياسية والمدنية من ناحية والتأكيد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى ينبغي تناوله بكل وضوح حتى يتسنى الأعمال الكاملة لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها والتمتع بها.

كما أن الحق في التنمية، بوصفه حقا عالميا غير قابل للتصرف وجزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، لم يتم إعماله بالكامل. ولا يوجد حتى الآن تعاون

بصورة واضحة مشكلة عالمية. إن قلة من البلدان المتقدمة النمو لا تستطيع حسم هذه المشكلة بمفردها. ولا يمكن لقلة من البلدان المتقدمة أن تظل غنية ومزدهرة إلى الأبد إذا ظل ثلثا بلدان العالم من البلدان الفقيرة وغير المستقرة اجتماعيا وسياسيا. لقد آن الأوان للدخول في عملية حوار حقيقي بين دول الشمال والجنوب بشأن مسألة ذات اهتمام كبير بالنسبة لكليهما. وترحب ماليزيا بالنداء الذي وجهه الرئيس كلينتون لإجراء مناقشة استثنائية في واشنطن بشأن الأزمة المالية والاقتصادية التي يواجهها العالم اليوم.

وفي غضون ذلك، وفي ظل عدم وجود إصلاحات أو صيغ أو مبادئ توجيهية ناجحة دوليا، فقد اتخذت ماليزيا خطوات تتمثل في فرض قيود على العملات ورأس المال من أجل تحصين اقتصادها إزاء أوجه عدم اليقين التي تحيط بالعملات بينما تواصل في الوقت ذاته الاضطلاع بدور نشط في التجارة الدولية والترحيب بالاستثمار الأجنبي.

وبينما تبذل البلدان في شرق آسيا أقصى جهدها للتغلب على مشاكلها بطرقها الخاصة والتخفيف من محنة شعوبها، فإن من الأهمية بمكان أن تتعلم بقية بلدان العالم النامي من تلك الدروس. ومن المهم على حد سواء أن يتوصل المجتمع الدولي إلى توافق في الآراء لصوغ القواعد الإجرائية اللازمة للسيطرة على الطبيعة الجشعة للمضاربين والمتلاعبين، إذ أن حافزهم الوحيد هو تحقيق الربح وتحويل الأرباح. ويمكن لهذه الجمعية، وبخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بل وينبغي لهما النظر في هذه المسألة الهامة. ويمكن للأمم المتحدة أن تلقي بثقلها الأدبي وراء الدعوة إلى تنظيم أنشطة المضاربة هذه من أجل حماية أو تحصين الاقتصادات النامية الضعيفة.

وفي عالم مترابط تنمحي فيه الحدود بشكل متزايد، تسير عولمة التجارة بخطوات حثيثة. لكن الكثير من البلدان النامية لا تكاد تستطيع أن تواكب هذا، نظرا لضعف هياكلها الوطنية الاقتصادية والمالية والقانونية. قد تكون العولمة مستصوبة، وربما لا يمكن تحاشيها أو وقفها كعملية واتجاه، لكن من الضروري أن ندرك أن البلدان النامية، ما لم تمنح الوقت الكافي لكي تبني هياكلها، وما لم تتلق المساعدة في هذه العملية، لن تستطيع أن تشارك مشاركة ذات مغزى في التجارة العالمية الحرة، ناهيك عن أن تنافس شركاءها من البلدان المتقدمة النمو. وفي ظل هذا الوضع، تصبح التجارة الحرة المعولمة صيغة ظالمة ظلما واضحا من صيغ التجارة العالمية، حيث تكون الفرص

جانب الدول الأعضاء وبصفة خاصة هؤلاء الذين لديهم آراء قوية بشأن جوانب محددة من إصلاح المجلس. وإذا استمر إصلاح المجلس وإعادة تشكيله يراوغ مداولاتنا في السنة السادسة من المناقشة في الفريق العامل، فلا نلومنا إلا أنفسنا على عجزنا عن التذليل على معقوليتنا وإخلاصنا وتنازلاتنا الضرورية المطلوبة من كل منا للخروج من المأزق الحالي. إن استمرار تلك المناقشة العقيمة في الفريق العامل لسنوات إضافية أخرى لن يكون من شأنه سوى زيادة الشعور المتزايد بالمرارة والتشاؤم فيما بين الدول، الأمر الذي من شأنه أن يلحق ضررا خطيرا بعملية الإصلاح.

وماليزيا، في معرض إسهامها في مناقشة الإصلاح، تكرر نداءها من أجل الإصلاح وإعادة التشكيل الشاملين لمجلس الأمن. وما زلنا ندعو إلى زيادة عدد أعضاء المجلس في فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة، مع تقييد استعمال حق النقض، إن لم يكن إلغاؤه تماما، وتحسين أساليب عمل المجلس، التي ينبغي أن تتضمن زيادة الشفافية والمساءلة والمشاركة من جانب العضوية الأكبر للمنظمة عن طريق زيادة المناقشات المفتوحة بشأن المسائل ذات الأهمية للمجتمع الدولي.

وإذ تدخل المناقشات في الفريق العامل عامها السادس، يحدو وفدي وطيدي الأمل أن تتوخى الدول الأعضاء المزيد من التركيز والجدية والسرعة في التوصل إلى توافق في الآراء. وإلا فإننا سنفقد إلى الأبد الفرصة المتبقية لإصلاح المجلس. ينبغي أن نذكر أنفسنا بأنه ليس لدينا فسحة كبيرة من الوقت وأن هذه الفرصة من أجل الإصلاح الشامل للمجلس إذا لم تقتنص فإنها قد لا تسنح مرة أخرى لسنوات طويلة قادمة.

وختاما، اسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن إيمان ماليزيا بأهمية هذه المناقشات السنوية في الجمعية العامة وأهميتها بالنسبة لجهودها المتواصلة من أجل تعزيز التعاون الدولي على الصعيد المتعدد الأطراف. إن بيانات الدول الأعضاء في هذه الجمعية مفيدة من حيث أنها تحيطننا علما وتفرض علينا تحديا للقيام بالمزيد من العمل سعيا لتحقيق أهدافنا المشتركة. وفي التحليل النهائي، إن قدرة الأمم المتحدة على الاستمرار في المستقبل ستتوقف على نظرة الدول الأعضاء

دولي فعال لتهيئة البيئة الصحيحة لعلاقات اقتصادية منصفة تسهل من تحقيق هذا الهدف.

ولعلنا نذكر أن الأمين العام كان مصيبا عندما سمي الدورة الماضية لهذه الجمعية جمعوية الإصلاح. وقد عرض مجموعته المتكاملة لمقترحات الإصلاح، علينا للنظر واتخاذ الإجراء المناسب. وبعد مناقشات طويلة ووفق على العديد من مقترحاته وهي الآن في مراحل مختلفة من مراحل التنفيذ. ومن المأمول، بتنفيذ المجموعة المتكاملة لمقترحات الإصلاح، أن تصبح المنظمة ذات توجه عملي أكبر وأكثر تركيزا على احتياجات الدول الأعضاء واستجابة لها. وبالتأكيد، فإن زيادة ترشيد الخطط والأعمال وزيادة فاعلية الإدارة سيؤديان إلى زيادة فاعلية تنفيذ البرامج وكذلك إلى تحسين استخدام الموارد البشرية وزيادة فاعليتها وكفاءتها.

لنواصل إعطاء تأييدنا القوي للأمين العام في جهوده المتواصلة من أجل التنفيذ الكامل والفعال لمقترحاته في مجال الإصلاح. ولنقدم دعما أيضا إلى جهوده من أجل تعزيز المنظمة بوسائل تعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء. وبالتأكيد فإن الإسهام الإيجابي في هذا الصدد من شأنه أن يضمن استمرار دعما مالي للمنظمة، وبالتالي يخفف من أعبائها في وقت تزداد فيه المطالب الملقاة على عاتقها. إن إنشاء صندوق الإئتمان الدائر المقترح قد يساعد على تخفيف الأزمة المالية للأمم المتحدة مؤقتا. لكن في الأمد الطويل، يكمن السبيل الفعال الوحيد لحل المشكلة في سداد الدول الأعضاء لأنصبتها في حينها.

ومن المخيب للآمال إلى أبعد الحدود عدم تحقيق أي تقدم فيما يتصل بجانب هام من إصلاح منظمتنا، وأقصد به المناقشات بشأن إصلاح وإعادة تشكيل مجلس الأمن في الفريق العامل الرفيع المستوى التابع للجمعية العامة. ولقد قدمت الدول الأعضاء فرادى، وكذلك مجموعات الدول، مقترحات هامة عديدة بشأن مختلف جوانب إصلاح المجلس وإعادة تشكيله، ابتداء من زيادة عدد أعضائه وتشكيله وانتهاء بأساليب عمله، بما في ذلك استخدام حق النقض. وللأسف فإن جميع تلك المقترحات الرامية إلى جعل المجلس أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية ومساءلة لم تحظ بتوافق الآراء المنشود.

ومن الواضح أن ما نفتقر إليه ليس الأفكار ولا المقترحات بل الإرادة السياسية الضرورية من

السيادة ووحدة الأراضي الوطنية. لأنه في عالم اليوم الذي يتسم بالتطور في تعددية أقطاب القوى السياسية والعسكرية، وبتنامي الترابط الاقتصادي والمالي، مع كل ما يصحبهما من الفرص والمخاطر، يعتمد السلام والازدهار في بلدي بصفة متزايدة على الاستقرار والنمو في الخارج. وكما قال الرئيس إسترادا، لا يمكن لأسلوبنا في الحياة، وقيمنا الأساسية ومؤسساتنا أن تزدهر وأن تجد التعبير الحقيقي عنها إلا إذا ما تمتعنا بالاستقرار السياسي، والتضامن الاقتصادي والتلاحم الاجتماعي والثقافي، والتوافق الأخلاقي والتوازن البيئي، في الداخل ومع شركائنا في العالم. ويقتضي أمننا الوطني وتميمتنا أن نعمل بنشاط على الارتقاء بالأهداف المشتركة دولياً والمتمثلة في الحرية، والانفتاح، والسلام، والازدهار والعدالة.

وفي هذا السياق، تنظر الفلبين إلى الأمم المتحدة، التي ساعدت في تأسيسها قبل ٥٣ سنة، باعتبارها أهم شريك في جهودنا المبذولة لتعزيز أمننا الوطني وتميمتنا.

وتمثل منطقتنا في العالم، أي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مسرحة لتعاون إقليمي متنام، يوجد جنباً إلى جنب مع التوترات الإقليمية. ولم تزد رابطة أمم جنوب شرق آسيا عضويتها فحسب، ولكنها أيضاً وسعت نطاق عملها من الميادين الاقتصادية والاجتماعية البحتة ليشمل الميادين الأمنية والسياسية. وكانت رائدة في إنشائها للمحفل الإقليمي التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا - وهو آلية الحوار الوحيدة بشأن الأمن الإقليمي التي تجمع بين كل الدول ذات المصلحة في استتباب السلم والاستقرار في شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ. وقد استضافت الفلبين المحفل الإقليمي الخامس التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في تموز/يوليه، ومن مصادر سرورها تزايد الثقة بين المشاركين في المحفل، والتقدم المحرز في تشجيع المزيد من الشفافية والتفاهم المشترك في المنطقة.

ومع ذلك، فإن منطقة آسيا والمحيط الهادئ لا تخلو من التوترات. فالمنازعات حول الأراضي، والمسائل المتخلفة عن الحرب العالمية الثانية، لا تزال تعتمل. وإذ يطل فجر الألفية الجديدة، تأمل الفلبين في أن يبدأ بصورة جدية عمل ملموس نحو حل هذه المشاكل بين البلدان المعنية.

لاستمرار أهمية الأمم المتحدة بالنسبة لها وكذلك على دعمها المستمر للمنظمة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو معالي وزير خارجية الفلبين، السيد دومينيغو سيازون، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سيازون (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسرني أن أقدم، باسم وفدي، بأحر التهاني إلى السيد أوبيرتي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين.

قبل ثلاثة أشهر فقط احتفلت الفلبين بالذكرى المئوية لميلاد أول جمهورية في آسيا. وقبل شهر من ذلك التاريخ قام الشعب الفلبيني بممارسة أكثر الطقوس قداسة في الديمقراطية: ألا وهو انتخاب قاداته الوطنيين عبر الإرادة الشعبية. وأسفرت عملية الانتخابات الناجحة عن الانتقال السلمي للسلطة للمرة الثانية منذ اندلاع ثورتنا التي عرفت بـ "سلطة الشعب" في عام ١٩٨٦. وتولى الرئيس جوزيف إخرستو إسترادا، بتفويض ساحق من الشعب الفلبيني، مهمة قيادة الفلبين في بداية قرننا الثاني كأمة حرة وديمقراطية. ولكنه يفعل ذلك في وقت عصيب جداً؛ إذ يتعين عليه أن يدير دفة سفينة الدولة في مياه شديدة الهيجان، وفي وقت ترسم فيه تنبؤات الأرصاد الجوية العالمية صورة جو عاصف على نحو أكثر في السنوات القادمة.

وإذ لا تزال الأزمة الاقتصادية الآسيوية مستمرة؛ فإنها لم تعد آسيوية فقط ولا اقتصادية بحتة. بل ستحدث الفوضى في كل مكان، ولن ينجو منها أحد. وهي فعلاً ضربت الفلبين بصورة قاسية، وإن لم تكن بدرجة السوء التي ضربت بها بلدانا أخرى. إلا أن الاتجاه الوحيد الذي بإمكاننا اتباعه هو المضي إلى الأمام؛ لأن التراجع يعني الانهيار. وبالتالي فإن السياسة الاقتصادية لإدارة الرئيس إسترادا ستبقى سياسة مؤيدة لنظام السوق، وإن ظلت متعاطفة مع الفقراء ومع الأعمال التجارية. وستحافظ الفلبين على زخم الإصلاحات الاقتصادية، وتبرز بوجه خاص قطاعيها المالي والمصرفي.

وتنتهج الفلبين، شأنها شأن جميع الدول الأخرى، سياسة خارجية تهدف إلى تعزيز الأمن الوطني والتنمية. بيد أننا ننظر إلى الأمن الوطني بمنظور يذهب إلى مدى أبعد من الشواغل التقليدية المتمثلة في الحفاظ على

النووية أن تفي بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. وعلاوة على ذلك تمثل التجارب النووية الأخيرة في جنوب آسيا تطورا مزعزا للاستقرار.

وانتشار تكنولوجيا القذائف والقذرة على استخدامها مسألة محفوفة بالمخاطر مثل انتشار الأسلحة النووية، إن لم تكن أخطر منها. وهذا الإثنان يمثلان مزيجا فتاكا للجميع؛ ويجب أن يوقفوا. وكذلك يجب أن يوقف الانتشار في استمرار في استحداث وتخزين أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وبالمثل، نحتاج إلى وضع حد لعمليات النقل غير المنظم والعشوائي، والتداول غير المشروع في كثير من الأحيان، للأسلحة الصغيرة والخفيفة.

وتلتزم الفلبين أيضا التزاما قويا بحظر وتدمير الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومن دواعي السرور العميق لدى حكومتي نجاح جهودنا المشتركة والمكثف لإبرام اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ونحن نحث بشدة الدول التي لم توقع بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك. ونحث جميع الدول على المساعدة في إزالة الألغام الأرضية وإعادة تأهيل ضحاياها.

إن عدم الاستقرار السياسي وانهيار السلم والنظام في أي بلد تترتب عليهما عواقب وخيمة، تشمل تهديدات لأمن الآخرين. ولهذا تساهم الفلبين حيثما استطاعت في إقامة أو استعادة الاستقرار السياسي في البلدان الأخرى، ولا سيما في دعم الديمقراطية.

وقد اعتبرت الانتخابات التي جرت مؤخرا في كمبوديا، حرة ونزيهة. ولكن كما دلت التطورات الأخيرة في ذلك البلد، فإن الانتخابات، وإن كانت ضرورية، لا تمثل وحدها شرطا كافيا للديمقراطية أو السلم والاستقرار. وينبغي التعاون بين جميع الأطراف الكمبودية، تعاوننا يحفزها حب أعمق لخير الأمة.

والجهود التي بذلتها الجماعة الثلاثية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأصدقاء كمبوديا والأمم المتحدة لم تذهب سدى؛ ولكنها فقط لم تكن كافية. ويمكن للمجتمع الدولي أن يقدم الكثير؛ ولكن هناك حاجة إلى عمل أكبر من جانب الكمبوديين أنفسهم لإبعاد بلدنا من حافة الهاوية.

وتأمل الفلبين أن ترى جنوب شرق آسيا ينعم بالاستقرار الكامل، حيث تتمتع جميع الشعوب بالسلم

ومن الضروري إحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية. وتؤيد الفلبين الجهود الجارية حاليا، بما في ذلك جهود محادثات الأطراف الأربعة، ومنظمة تنمية الطاقة لشبه الجزيرة الكورية، الرامية إلى بناء أسس السلم في شبه الجزيرة الكورية.

ويعتبر السلام في بحر الصين الجنوبي من الأمور ذات الأهمية البالغة للسلام والازدهار في شرق آسيا. وتشجع الفلبين جميع الأطراف المعنية على الالتزام الدقيق بالمبادئ الواردة في إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن بحر الصين الجنوبي الصادر في عام ١٩٩٢.

وتبشر المصادقة على معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية بالخير لأفريقيا. والجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تستحق الإشادة.

ومع ذلك، لا يستطيع المرء أن يتجاهل أن صراعات أكثر حدة قد حدثت في أفريقيا اليوم. وجميعنا يعلم بالأحداث المأساوية التي حدثت في رواندا، وبوروندي، وبين إثيوبيا وإريتريا، وفي سيراليون، وفي الكونغو حاليا. وعلى الرغم من أن هذه الدول مسؤولة عن مستقبلها، فإن الصراعات المتكررة والحدوث والمستمرة زمنا طويلا في أفريقيا تتطلب استجابة متعددة الأطراف للعلل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وتعتبر الحاجة إلى معالجة موضوعات التنمية حاجة فائقة. ولا نستطيع أيضا أن نتجاهل الكوارث الإنسانية مثل التي تحدثت في السودان. وفي الواقع هناك حاجة إلى الاستقرار في أفريقيا، ولكن كذلك إلى المعونة. وعلى جميع من في هذه القاعة ألا ينسوا أفريقيا وواجبنا الجماعي في تخفيف المعاناة الإنسانية هناك.

وتأمل الفلبين على نحو راسخ أن تستأنف عملية السلام في الشرق الأوسط على نحو جدي وأن تشمل جميع الأطراف المعنية. ونعيد التأكيد على ضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

إن تزايد عدد التوقيعات والمصادقات على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. واستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قد رفعنا الآمال في أن تكون الأسلحة النووية في طريقها إلى الاندثار. ولكن من دواعي الأسف أنه لا يزال منتظرا من الدول الحائزة للأسلحة

الأفكار والسعي إلى مزيد من الشفافية وتهيئة فرص متساوية، في الداخل وفي أنحاء العالم، ينبغي أن تكون نعمة لشعوبنا وأممننا.

لقد واجهتنا الأزمة المالية أيضا بحقيقة أن العالم يتعامل مع ظاهرة جديدة. هذه هي ظاهرة كميات رأس المال الكبيرة التي تتدفق عبر الحدود الوطنية بسرعة البرق فتفتتح الاقتصادات حتى تصبح فقاعات هشة وهي مندفعة إليها وتهزها بعنف من جذورها وهي منسحبة منها. وهذا جانب واحد من جوانب العولمة يحمل خطرا عظيما. وهو يتطلب الدراسة بعناية أكثر والمعالجة الدقيقة.

لقد أدركنا منذ فترة طويلة ضرورة إعادة هيكلة النظام التجاري الدولي وجعله أكثر استجابة لمتطلبات عصرنا. وجهودنا في هذا متقدمة. والآن يجب أن نبدأ العمل بشأن النظام المالي العالمي. ويجب علينا أن نخطط ونبنى معا بنية جديدة تتناسب مع احتياجات اليوم والغد.

وترحب الفلبين بخطة الرئيس كلينتون ذات النقاط الثماني لتوجيه العالم للخروج من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمية الراهنة. إن العمل الحقيقي هو ما يحتاجه العالم، وليس آسيا فقط، وبسرعة. بل إن السحب المنذرة تخيم علينا. هناك أناس تتحطم حياتهم دون داع. ومن الضروري أن نحد من الضرر الآن ونبدأ إعادة البناء بأسرع وقت ممكن.

هناك درس آخر تَعَلَّمْنَا إياه الأزمة هو أن النمو الكبير في الناتج القومي الإجمالي سريع الزوال والتلاشي. وليس من الصعب ربط جذور الاضطراب المدني في أعقاب المحن الاقتصادية بنقص العدالة الاجتماعية على الطبيعة. إن الفقراء، الذين يتعرضون للضربات أولا وبشكل أشد في أي انهيار اقتصادي، سيكونون دائما قلقين إذا ما أسفرت التنمية عن عائدات للأغنياء فقط. والأزمة تجعلنا ندرك أنه ينبغي تقاسم ثمار الازدهار وآلام التضحية بشكل منصف.

إن عولمة المعلومات ووسائل الإعلام قد تكون خففت الحواجز الثقافية إلى حد جعل بعض جوانب الحياة الثقافية متجانسة. لكن العالم لا يزال يعاني من التعصب الثقافي. ويجب على المجتمع الدولي أن يعالج محنة الأطفال، وحقوق وتقدم المرأة وحقوق الإنسان بشكل عام معالجة قوية. إن الاستغلال المستمر للأطفال

والوفاق الوطني. ونأمل في أن نرى البلدان العشرة في المنطقة تعمل معا من أجل جنوب شرق آسيا موحدة ومنفتحة على الخارج، ومرتبطة بشراكة للتنمية الدينامية، وفي جماعة من المجتمعات ذات الرعاية. ولهذا نحن ملتزمون بمساعدة ميانمار ولاوس في سعيهما إلى الاندماج في رابطة الأمم جنوب شرق آسيا تنعم بالسلام والرخاء والروح الإنسانية والعدالة.

إن السلم والنظام يهددهما شرور الإرهاب والجريمة عبر الوطنية. والإرهاب جريمة ضد الإنسانية، ونحن ندينه إدانة قوية. والجريمة عبر الوطنية، بكل مظاهرها، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والاتجار بالنساء والأطفال، وغسيل الأموال، يجب أن توقف. والفلبين تشارك سائر المجتمع الدولي في الترحيب باعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما. وأود أن أعرب عن نية حكومة بلدي الجادة للنظر في مسألة الانضمام إلى تلك المعاهدة في القريب العاجل.

إن العالم بحاجة إلى التضامن الاقتصادي. والأزمة الآسيوية، التي انتشرت إلى مناطق أخرى، هي شاغلنا العالمي المباشر، ففي أعقابها تأثرت الملايين من أبنائنا بمعاناة تفوق الوصف. وفي طريقها، قد تسقط دول. لقد اضطلعت مؤسسات بريتون وودز بدور هام في الاقتصاد العالمي. لكن من الواضح الآن أن أساليبها ومواردها، وبخاصة تلك الخاصة بصندوق النقد الدولي، غير كافية إلى حد كبير لاحتواء الأزمة واستعادة عافية اقتصاداتها المتأثرة. إن من الضروري أن نعيد تغذية موارد صندوق النقد الدولي ودعم صناديق البنك الدولي والبنوك الإقليمية، ونستحدث علاجات جديدة للمشاكل الجديدة لاقتصاد معلوم.

وبوسع الأمم المتحدة أن تقوم بدور هام في تعزيز التعاون والعمل الدوليين لحل الأزمات العالمية وتخفيف تأثيراتها. ونحن معا يمكننا أن نكافح الحمائية. والمعاناة التي تخلفها الأزمة يجب علاجها. والانخفاض الكبير في المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان المانحة من الضروري عكس اتجاهه. والآن، أكثر من أي وقت مضى، يجب تعزيز برامج النهوض الاجتماعي وشبكات الأمان.

لقد أجبرتنا الأزمة أيضا على تركيز الانتباه على نوعية الحكم. فمسائل الفساد والمحسوبية صعدت إلى قمة المناقشات الوطنية. وما نتج عن ذلك من تلاقح

في الاتفاقية في الحث على سرعة دخول ذلك البروتوكول حيز النفاذ.

إن التصدي للتحديات والمشاكل العالمية يتطلب عملاً وتعاوناً دوليين. وتظل الأمم المتحدة المحفل المتعدد الأطراف الرئيسي للمبادرة بهذا العمل والتعاون. والفلبين، باعتبارها عضواً مؤسساً، تعترف بأن الأمم المتحدة يجب أن تحظى بالدعم النشط من جميع أعضائها وبالموارد الكافية من أجل أن تكون فعالة. وقد أيدنا ممارسات الإصلاح المختلفة التي اتبعت في السنوات الماضية، وسنواصل القيام بذلك، لنضمن استمرار أهمية شريكتنا هذه التي نعتمد عليها.

ونظراً لأن الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة هم من العالم النامي، يجب أن تعيد عملية إصلاح الأمم المتحدة مسائل التنمية إلى قلب جدول أعمال الأمم المتحدة. وينبغي أيضاً أن تمكن الجمعية العامة من الوفاء بشكل فعال بمسؤولياتها التي أكلها إليها الميثاق.

إن هناك حاجة ملحة لتحديث وإصلاح مجلس الأمن. فالمجلس هو جهاز الأمم المتحدة ذو المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين، وقراراته يجب اعتبارها تخدم المصلحة الجماعية لجميع أعضاء الأمم المتحدة. وبالتالي، يجب توسيع عضويته ليضم بلداناً رئيسية نشطة عالمياً وبلداناً نامية أكثر. وينبغي أن تصبح وسائل عمله وعمليات صنع قراراته أكثر شفافية وديمقراطية.

والفلبين، كبلد ديمقراطي، مقتنعة بأن الجهود العالمية والتعاون العالمي لتحقيق السلام، والازدهار والتنمية لا يمكن أن تنجح إلا إذا ازدهرت الديمقراطية داخل الأمم وأصبحت أساس العلاقات بينها وفيما بينها. وعلى الصعيد العالمي، يتطلب هذا احترام مبدأ المساواة السيادية بين الدول، والالتزام بإثراء - وليس بإفقار - كل منها الأخرى، وضرورة التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والدفاع عنها، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وتعزيز جميع حقوق الإنسان، واحترام العالم الواحد الوحيد الذي نعيش فيه. إن جميع الأمم - دون استثناء - بحاجة إلى التعاون وإلى أن تكون جزءاً من الحل لجميع الكروب التي تحيق بالعالم. ولأننا جميعاً في هذا معاً، ليس هناك من ظومهم غيرنا. وكما حذر شكسبير "إن الخطأ، يا عزيزي بروتوس، ليس في نجومنا، وإنما في أنفسنا، إننا خسيسون". (يوليوس قيصر، الفصل الأول، المشهد الثاني).

في إنتاج المواد الإباحية وبغاء الأطفال والاتجار غير المشروع بالمخدرات، ناهيك عن معاناة الأطفال المشردين واللاجئين، إنما هي مشكلة عالمية. والعهد الخاص بحقوق الطفل ينبغي أن يوجه العمل الدولي في هذا المجال. وعلى الصعيد الإقليمي بدأت الفلبين والمملكة المتحدة، تحت رعاية الاجتماع الآسيوي الأوروبي، مبادرة مشتركة بشأن رعاية الطفل بغرض تهيئة آلية تعاون دولي أفضل في هذا السبيل.

وتعلق الفلبين أهمية كبرى على تعزيز وحماية حقوق العمال المهاجرين وأسره، ونحن نواصل مطالبة جميع البلدان بالانضمام إلى العهد الدولي لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

إن جميع حقوق الإنسان - السياسية، والمدنية، والاجتماعية، والاقتصادية - عالمية وغير قابلة للتقسيم ومتكافئة ومترابطة. وما دام واحد من هذه الحقوق أو كلها لا تحترم على مستوى عالمي، لا يمكننا أن نستريح، حتى ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وترى الفلبين أن أفضل وأضمن طريقة لتعزيز العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان هي عن طريق التزام صادق بحكم القانون. والقانون الواضح والراسخ في جميع الثقافات هو حرمة الروح البشرية وكرامة الإنسان.

إن العديد من الالتزامات الدولية المقطوعة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وبخاصة جدول أعمال القرن ٢١، لا تزال دون وفاء. ومن المحزن أنه لم تتحقق أي موارد جديدة أو إضافية، تحتاجها البلدان النامية لتنفيذ العديد من الإجراءات المتفق عليها في مؤتمر القمة. ونحن نناشد الجميع العمل المبكر بشأن هذه النقاط.

إن التنمية المستدامة لا تزال محل تركيز السياسة الخارجية الفلبينية الهام. والفلبين - باعتبارها رئيسة الدورة السادسة للجنة التنمية المستدامة - أكدت دور المجتمع المدني في تنفيذ الأنشطة التعاونية في المجالات الرئيسية مثل موارد المياه العذبة، ودور الصناعة، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرة في التنمية.

وفي نيسان/أبريل الماضي، وقعت الفلبين بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونحن نشرك الدول الأطراف الأخرى

التي تستطيع من خلالها وضع أسس كفيلة بحلها حماية للمجتمع الدولي من تكرارها.

ومع إدراكنا لما حققه الفريق العامل للجمعية العامة من تقدم في عمله في الفترة الماضية فيما يتعلق بإجراء إصلاحات في بعض هياكل الأمم المتحدة الرئيسية وبالذات في مسألة إصلاح وتوسيع العضوية في مجلس الأمن، فإن التراجع المؤقت الذي واجهه هذا الفريق في الدورة الماضية للجمعية العامة للأمم المتحدة يجب أن لا يقابل منا بتعطيل روح التقدم الذي تم إنجازه وإحرازه، وأن لا نقبل بالتراجع عما تم تحقيقه. كما أن علينا حث هذا الفريق على المضي قدما وبذل كل الجهود لإكمال الإصلاحات اللازمة لمنظمة الأمم المتحدة وهو ما يصبو إليه المجتمع الدولي على أساس مبدأ الشمولية والمساواة بين جميع الدول، وبما يرسى التوازن والشفافية في إجراءات عمل مجلس الأمن، بما في ذلك دوره في عملية صنع القرار، ووضع الرؤية الصحيحة للمستجدات في عالمنا المعاصر الذي يجب أن يسوده العدل والأمن والسلام، وحتى تتمكن الدول الأعضاء صغیرها وكبیرها من المساهمة في حل المشاكل الدولية خصوصا تلك التي تمس مصالحها بالصورة المناسبة والعادلة.

إن بعض الأوضاع غير السليمة التي تؤدي إلى كساد اقتصادي شبه عالمي وتفشي ظواهر الإرهاب، والحروب العرقية - كما أسلفت - أخطر ما يواجه أعضاء الأمم المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة مما يجعل ما حققته البشرية من تقدم وتطور في المجال العلمي والتقني ومستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية معرضا للتراجع والدخول في حقبة تاريخية غير محمودة العواقب.

إن الوضع الاقتصادي غير المريح الذي تشهده منطقة شرق آسيا منذ الأزمة المالية التي بدأت في منتصف عام ١٩٩٧، قد خلق حالة من عدم الاستقرار والاضطرابات السياسية والاجتماعية. وعلى الرغم من الإجراءات والإصلاحات التي اتخذت سواء من قبل الدول المعنية نفسها أو بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن النجاح في استعادة الاستقرار إلى الاقتصاد العالمي كان محدودا، بل إننا نرى أن تأثيرات ذلك بدأت تنعكس على اقتصادات أخرى في العالم كانت تبدو بمعزل عنها، ذلك أن الجهود المبذولة لم تكن جهودا متعاضدة ولم تستوعب الحاجة الملحة للنظر إلى الأزمة بصورة شاملة وعلى نطاق دولي متكافئ.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية سلطنة عمان معالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله.

السيد بن عبد الله (عمان): يطيب لي في البداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والخمسين الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة. إن انتخابكم لهذا المنصب الرفيع يعكس تقدير المجتمع الدولي للدور الفعال الذي يقوم به بلدكم الصديق أوروغواي الذي تربطه مع سلطنة عمان علاقات الصداقة والتعاون. إننا على ثقة في أن قدراتكم وخبراتكم الدبلوماسية سيكون لها أثر كبير في إدارة أعمال دورتنا الحالية بنجاح. إن وفد بلادي سيكون على أتم الاستعداد للتعاون معكم في سبيل الوصول إلى هذه الغاية وتحقيق كافة الأهداف المتوخاة. كما أود أن أنتهز هذه المناسبة لأتوجه بالشكر الجزيل إلى سعادة هينادي أودوفينكو من أوكرانيا الصديقة لجهوده الناجحة والبناءة التي أدار بها أعمال الدورة الثانية والخمسين الماضية.

كما لا يفوتني هنا أيضا، أن أؤكد دعم بلادي وتأييدها، للجهود الحثيثة والمخلصة التي يبذلها الأمين العام السيد كوفي عنان، من أجل تنشيط دور المنظمة الدولية وإعادة هيكلة الأجهزة الرئيسية فيها.

لقد مضى حتى الآن أكثر من نصف قرن على تأسيس المنظمة الدولية، عالجت خلاله العديد من القضايا الدولية. ومع ذلك لا تزال الأمم المتحدة وفي أغلب الأحيان غير قادرة على حل الكثير من الصراعات الإقليمية التي اندلعت منذ انتهاء الحرب الباردة. إن معظم هذه القضايا المدرجة على جدول أعمالنا ظلت على ما هي عليه بدون حلول جذرية على الرغم من الاهتمام الذي حظيت به من قبل المجتمع الدولي. وفي تقديرنا أن مرد ذلك هو التهاون والتردد من قبل الدول الأعضاء في استخدام الآليات المعتمدة في المنظمة الدولية والتي بُنيت على أساس الميثاق.

إذا كان هذا هو حالنا اليوم فكيف يكون حالنا في الغد غير مزيد من هذه الصراعات التي قد تكون مختلفة في طبيعتها وحجمها عن الصراعات السابقة، ولا يكفي أن تتم معالجتها بالأسلوب التقليدي المتبع حاليا وإنما يتوجب علينا التعمق في أسبابها والإحاطة بكل جوانبها، وإعطاء كل الدعم للمنظمة حتى يتسنى لها إيجاد الوسائل

أجهزة الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها، عاجزا عن الاستمرار في تقديم خبراته بسبب نقص الأموال، فإن دولا عديدة نامية تأثرت تأثيرا بالغا، أدى إلى تعطيل فعاليات وبرامج اقتصادية مهمة.

وفي مناطق أخرى، أضحت الصراعات العرقية تهدد المجتمع البشري بالعودة إلى شريعة الغاب، وتقنين حكم الأقلية المبني على الظلم والاستبداد والتفرد، بدلا من تحكيم القانون الدولي، المبني على العدل والمساواة، في الحقوق والمصالح المشتركة. وإذا ما تساءلنا عن الأسباب الكامنة وراء ذلك، نجد أن استئثار عدد قليل من الحكومات برأس المال ومشتقاته كان وراء أسباب الصراعات العرقية والسياسية والاجتماعية التي ينجم عنها كل أشكال العنف والإرهاب.

لم يعد يفصلنا عن الاحتفال بالألفية الثالثة إلا أربعة عشر شهرا، وكنا نطمح أن تحتفل البشرية بهذه المناسبة التاريخية في جو من الاستقرار السياسي والاقتصادي، يخلو من دوامات العنف وتيارات الإرهاب والمجاعة والتطهير العرقي. ويجب علينا الآن أن نكشف كل الجهود في مكافحة الإرهاب والعنف، في إطار جهد دولي منسق، يهدف إلى القضاء على هذه الظواهر المقلقة، وضمان مثول مرتكبيها، أو الذين يروجون لها، أمام العدالة.

وفي هذا السياق، فإن منطقة الشرق الأوسط ما زالت تواجه أخطر أزمة سياسية، وهي تعثر مفاوضات السلام بين الدول العربية وإسرائيل، التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الجمود السياسي الذي أوجدته الحكومة الإسرائيلية برفضها تنفيذ الاتفاقات التي تلت مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩٢، برعاية عالمية، وما تلاه من توقيع اتفاقية أوسلو التاريخية، وما أعقبها من اتفاقات بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية، يضر بلا شك بالجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى هيكلة منطقة الشرق الأوسط على قواعد من السلام العادل والشامل، الذي سوف يؤدي إلى بناء الثقة والأمل في التعايش والتعاون بين الشعوب العربية والشعب الإسرائيلي.

ولكن أين نحن الآن من ذلك؟ إن خطط الحكومة الإسرائيلية ترمي إلى السيطرة على الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧. وقد عرقلت هذه السياسات

لقد أكدت الأحداث التي أشرت إليها ضرورة تضافر كل الجهود من أجل وضع نظام اقتصادي عالمي عادل ومتكافئ يشمل كافة السلع التجارية والتكنولوجيا والخدمات، ويرتبط بنظام جديد لأسواق المال الدولية يكون أكثر شفافية وكفاءة من أجل التجاوب والتأقلم مع متغيرات النظام المالي الدولي المنشود.

ولست هنا في مجال يسمح لي بوضع مقترحات وتصورات محددة، إلا أننا نرى أن هذه الدورة توفر فرصة مناسبة لإمعان النظر في الوضع الاقتصادي العالمي وفي كل المشكلات والتعقيدات في مسارات الحياة لتجنب الوقوع فيما قد تكون له تأثيرات أكثر تعقيدا، المجتمع الدولي في غنى عنها. إن ذلك يحتم العمل على بذل جهود إضافية في مواجهة التحديات الماثلة أمامنا بصورة مشتركة وموحدة لبناء الثقة ولاستعادة الاستقرار والنمو الطبيعي إلى الاقتصاد العالمي.

إننا ندين بشدة مرتكبي حادثتي تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كل من نيروبي ودار السلام وكذلك حادثة التفجير في كيبناون في جنوب أفريقيا. وإننا كذلك نعبر عن استيائنا واستنكارنا لاغتيال الدبلوماسيين الإيرانيين في أفغانستان.

إن ظاهرة الإرهاب الدولي وتناميها بصورة بشعة ومضرة، في أشكاله المختلفة، تضعنا جميعا أمام المسؤولية لمواجهته والعمل على استتباب الأمن والطمأنينة والاستقرار، بكل السبل التي من شأنها أن تؤدي إلى النجاح الذي نصبو إليه. إن اتخاذ الإجراءات الموحدة باتت ضرورة لضمان مثول مرتكبي هذه الجرائم أو الذين يروجون لها، أمام العدالة، وينبغي أن يتم اتخاذها تحت مظلة الأمم المتحدة. إننا نؤيد مقترح جمهورية مصر العربية، الذي تبناه مؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز، الذي عقد في دربان بجنوب أفريقيا، في بداية هذا الشهر، لعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لوضع ترتيبات مشتركة، تعبر عن رد فعل دولي تجاه ظاهرة الإرهاب بكل أشكاله وأنواعه.

إننا نشعر بالأسف والأسى لاتساع حالات المجاعة بين الشعوب، مما يؤكد أن مرد ذلك هو عدم قدرتها على تنمية مواردها الطبيعية، بسبب تجاهل الدول المتطورة للحاجة الحقيقية لمساعدة هذه الشعوب، لتطوير الأطر التي تحتاجها لإدارة وتشغيل أجهزتها الوطنية، والاستفادة من كل دعم متوفر لها. ومنذ أصبح عدد من

تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية، والانسحاب من الضفة الغربية، وفق ما أقرته اتفاقات أوسلو وواشنطن والقاهرة. وعلى إسرائيل كذلك العودة إلى مفاوضات السلام مع سوريا، من حيث توقفت المفاوضات السابقة، بهدف توقيع اتفاقية سلام تؤدي إلى سحب إسرائيل لقواتها من الأراضي السورية المحتلة حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه من عام ١٩٦٧، والانسحاب كذلك من أراضي جنوب لبنان وبقاعه الغربي، وفقا للقرارين ٤٢٥ و ٤٢٧ لعام ١٩٧٨.

هذه أسس لازمة لإقامة سلام في الشرق الأوسط، يوفر كذلك الضمانات الأمنية المشروعة لإسرائيل. إن تحقيق تلك الأسس سيوفر مناخا جديدا من الثقة بين الشعوب العربية والشعب الإسرائيلي.

إن الدول العربية لا يمكن لها أن تقبل استمرار السياسة الإسرائيلية في تهويد القدس العربية، وإنها تعتبر كل ما تقوم به من تغييرات ديمغرافية في القدس وبناء وتوسيع للمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، باطلا وغير قانوني.

وعلى الرغم من تعنت الحكومة الإسرائيلية ورفضها المستمر في التعاون مع راعيي السلام في إتمام العملية السلمية، فإن بلادي إيمانا منها بأهمية وحتمية استتباب السلام في المنطقة، فإنها ومن على هذا المنبر تساند راعيي السلام وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في استمرار جهودها. ولا يفوتنا هنا أن نخص بالتقدير الجهود التي تبذلها دول الاتحاد الأوروبي ودعمها الاقتصادي المتواصل للسلطة الوطنية الفلسطينية. إننا نحث المجتمع الدولي على المزيد من الدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها التعليمية والصحية والاجتماعية، الأمر الذي سيؤدي بلا شك إلى المحافظة على الإنجازات التي تحققت في إطار هذه المسيرة السلمية.

إن الدول العربية قد اتخذت قرار السلام خيارا استراتيجيا وأخلصت العمل من أجل تحقيقه، إيمانا منها بضرورة السلام لكل شعوب المنطقة بما فيها إسرائيل حتى يتحقق الرخاء والاستقرار لشعوبها. ومن هنا فإن سلطنة عمان تؤكد مجددا تضامنها مع الشعب الفلسطيني وتأييدها لموقف حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة

الإسرائيلية الجهود الحثيثة، والمكثفة، التي قامت وتقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية، كراعية للسلام، وأوجدت الشكوك لدى الدول العربية في حقيقة رغبة الحكومة الإسرائيلية في التعايش والتعاون مع العرب.

إن الأمم المتحدة قد عالجت هذه المشكلة منذ عام ١٩٤٨، بصورة مستمرة، عبر العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي، إلا أن إسرائيل لم تعبأ، ولم تقم، ولو لمرة واحدة، بتنفيذ أي من قرارات الأمم المتحدة. وحتى قرار مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨، اللذين أعقبا حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣، رفضت إسرائيل التعامل معهما من خلال الأمم المتحدة، وأصرت على أن تكون المفاوضات منفردة، وخارج هذه المنظمة. ولقد استجاب العرب، وبكل جدية، لنداءات السلام من مختلف دول العالم، للاشتراك في مساعي مؤتمر مدريد للسلام وأبدت الدول العربية الإيجابية الكاملة لبناء مجتمع السلام في الشرق الأوسط، إلا أن الحكومة الإسرائيلية ترفض ذلك الآن، وتصر على مصادرة الأراضي العربية في الضفة الغربية.

فهل من العدل أن يشهد العالم كل يوم طرد المواطنين الفلسطينيين من بيوتهم، وهدمها، ومصادرة أراضيهم؟ كيف يكون العدل مستقيما والشعب الفلسطيني الشقيق مسلوب الإرادة بواسطة استمرار الاحتلال والحصار الإسرائيلي لمدنه وقراه، وكيف يكون السلام عادلا والحكومة الإسرائيلية مستمرة في بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، بينما يمنع الفلسطينيون من بناء منازلهم أو حتى ترميمها.

هذه الممارسات ما هي إلا ظلم فادح. فهل تقبل الأمم المتحدة ذلك؟ وهل يقبل رعاة السلام ذلك؟ ثم أين حقوق الإنسان من ذلك الإجحاف بالحقوق الفلسطينية، ونحن نحفل هذا العام بمرور خمسين عاما على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

يتوجب على كل الدول المحبة للسلام، والداعية إلى تطبيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن تقف مع الحق الفلسطيني وأن ترفض سياسات الحكومة الإسرائيلية، المعنة في موقفها وفي امتهان كرامة الشعب الفلسطيني.

إن إقامة السلام في منطقة الشرق الأوسط تستوجب استخدام كل وسائل الإقناع اللازمة لحمل الحكومة الإسرائيلية على قبول وتنفيذ التزاماتها القانونية والدولية

وحول الوضع في الصومال، فإن بلادي تبارك الجهود التي بذلتها الشقيقة مصر وكذلك إثيوبيا والدول المجاورة للصومال، للمّ الشمل الصومالي وعقد مؤتمر المصالحة الوطنية، بما يمكن من إعادة بناء الدولة الصومالية لما فيه مصلحة الشعب الصومالي الشقيق. إننا ندعو الأمم المتحدة لتتقدم بدم ملموس لهذه الجهود.

وفي خضم احتفالات العالم بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمده الجمعية العامة في عام ١٩٤٨ فإن سلطنة عمان قد شاركت وبصورة إيجابية في مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، الذي انعقد في روما بإيطاليا في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه من هذا العام، وتؤكد على ضرورة أن تعمل المحكمة الدولية بنظام التكامل مع القضاء الوطني وتكون متممة له.

إننا نعرب عن قلقنا العميق إزاء الحرب الأهلية الدائرة في أفغانستان والتي تسببت في دمار شامل فيها، وضاعفت من معاناة الشعب الأفغاني وانطوت على انعكاسات سياسية خطيرة بالنسبة لوحدة هذا البلد المسلم واستقراره وسلامة أراضيه. إننا ندعو كافة الأطراف الأفغانية المتناحرة إلى المصالحة الوطنية بما يحقق السلام والاستقرار للشعب الأفغاني. وفي هذا الإطار نعرب عن دعمنا وتقديرنا للمبادرات التي اتخذتها كل من منظمة المؤتمر الإسلامي والبعثة الخاصة للأمم المتحدة التي يرأسها مبعوث الأمين العام معالي الأخضر الإبراهيمي.

وقد أوضحت سلسلة الأزمات المتلاحقة التي تعاني منها القارة الأفريقية، مستوى التعقيد الذي وصلت إليه الأوضاع على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأضحت عملية إنقاذ القارة الأفريقية في حاجة فعلية إلى تكاتف دولي للقضاء على المعضلات التي تعانيها وخاصة أن دولها لازالت محتاجة إلى المساعدات الدولية مما يمكنها من الاستمرار في الإصلاح والتنمية الاقتصادية.

إننا نعتقد أن هذه المرحلة تتطلب أكثر من أي وقت مضى تضافر الجهود الدولية المتمثلة في مساندة دور الأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية عبر المنظمات الدولية المانحة، والجهود الإقليمية المتمثلة في منظمة الوحدة الأفريقية ودول الجوار في مناطق النزاع من أجل تحقيق تنمية وتقدم الإنسان في القارة الأفريقية.

عام ١٩٦٧، وتثبيت سلطتها على جميع أراضيها بما فيها القدس الشريف العربية.

في الوقت الذي نؤكد فيه على ضرورة تنفيذ العراق كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، ومع إدراكنا بأن اللجنة الخاصة بنزع هذه الأسلحة لم تنته من أعمالها بعد، فإننا نطالب بالسعي الحثيث إلى رفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق.

وفي نفس الوقت نحث الأمين العام للأمم المتحدة أن يضاعف من جهوده لإيجاد قاعة من التعاون والثقة بين اللجنة الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل والحكومة العراقية.

كما أننا ندعو العراق إلى التعاون الكامل مع اللجنة الثلاثية الخاصة بمتابعة موضوع الأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى بهدف إطلاق سراحهم وإنهاء مأساة أسرهم.

وفي منطقة الخليج، فإننا نشهد فترة جديدة من الإيجابية في التعامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية إيران الإسلامية. وإننا نرحب بهذه الإيجابية التي تدفعنا إلى العمل بإخلاص لإيجاد مناخ مناسب يمكن دولة الإمارات العربية المتحدة من حقوقها السيادية على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ويطور علاقات تعاون مثمرة مع جمهورية إيران الإسلامية على أساس مبدأ لا ضرر ولا ضرار، ووفقا للمصالح المشروعة وقواعد القانون الدولي.

إن الجهود المبذولة للحد من التسلح تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين. وأعلنت بلادي دوما دعمها المطلق لهذه الجهود، مؤكداً في الوقت ذاته على ضرورة اتخاذ خطوات عملية لجعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية. وأود أن أذكر هنا بأن سلطنة عمان قد وقعت على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية عام ١٩٩٢، وكذلك انضمت بلادي عام ١٩٩٧ إلى اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية. وأعلن هنا بأن بلادي قررت الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إننا نتطلع إلى أن تنضم إسرائيل إلى الجهود المبذولة لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأن تخضع منشآتها النووية لنظام رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

القطاعات غير النفطية بصورة مشجعة. كما أن بلادي تعمل بدنامية مع الأعضاء برابطة الدول المطلة على المحيط الهندي لإنعاش التعاون الاقتصادي والتجاري بين هذه الدول. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن السلطنة قد استثمرت في مشاريع البنية الأساسية، كميناء ريسوت بمحافظة ظفار في جنوب عمان لتقديم خدمات نقل الحاويات، تيسيرا للنقل البحري العالمي في منطقتنا. وعلى النطاق العالمي، فإننا نعمل بإيجابية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وإننا عاقدون العزم على الارتقاء بمشاركتنا ومسؤولياتنا في هذه المنظمة.

هكذا تعمل سلطنة عمان بعزيمة ودأب من أجل تدعيم العلاقات الاقتصادية مع الدول والتكتلات الإقليمية والدولية، خدمة للمصالح المشتركة، وتنمية التجارة العالمية والاستثمار، وسلطنة عمان تمد يد الصداقه لكل الشعوب المحبة للسلام.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو معالي وزير خارجية سنغافورة، السيد شانموغام جاياكومار.

السيد شانموغام جاياكومار (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعد سنغافورة أن ترى السيد ديدبير أوبيرتي منتخبا بالإجماع رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسين. ومع اقتراب هذا القرن من نهايته، يشهد العالم تغيرات جذرية مثيرة. ونحن نعيش حقبة يكتنفها الكثير من عدم اليقين. وفي هذا المنعطف الحاسم، يسعدنا أن يتولى هذا المركز الرفيع أديب مرموق ورجل قانون ينتمي إلى دولة صغيرة صديقة. ونود أيضا أن نسجل امتناننا لسلفه، السيد هينادي أودوفينكو، لقيادته القديرة للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين.

لقد تغير العالم في غضون العقدين الماضيين. فنمو المؤسسات الدولية، والتجارة والاستثمار عبر الحدود، وانفتاح الأسواق، وإدخال الاتصالات الفورية، كل ذلك غير وجه العالم. ولا يوجد بلد لم تطله قوى العولمة، من الأمريكتين إلى أوروبا، وإلى الشرق الأوسط وإلى أفريقيا وآسيا. وتوسع النشاط الاقتصادي العالمي فرض العولمة على جداول أعمال أعضاء الأمم المتحدة. وتساءلنا جميعا، في مرحلة أو أخرى، كيف يمكن لشعوبنا أن تستفيد من العولمة، وتساءلنا كيف يمكن لدولنا أن تلحق بالركب الاقتصادي العالمي بأفضل السبل. وكان الاهتمام الدولي

إن ما يجري في كوسوفو من مأس ومجازر بحق سكان هذا الإقليم من المسلمين الألبان وغيرهم لهو مشجوب ومستنكر على النطاق الدولي. إننا نشجب استخدام العنف والإرهاب في العلاقات الدولية وكوسيلة لحل الخلافات السياسية، وندعو إلى احتواء الأزمة الناشبة في الإقليم وتسويتها سياسيا وبشكل عادل.

إننا ندرك الأسباب الوطنية التي دعت كلا من الهند وباكستان لإجراء التجارب النووية الأخيرة. إلا أن هذا يدفعنا لمناشدة الدولتين الجارتين سرعة التوقيع على معاهدتي عدم انتشار الأسلحة النووية والحظر الشامل للتجارب النووية، وذلك لوقف امتداد نطاق سباق التسليح إلى مناطق أخرى من العالم. ونرجو أن تنهيا الظروف الموضوعية المناسبة لكل منهما قريبا.

ولا يفوت بلادي والعالم يعيش في غمرة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لنزع كافة أنواع الأسلحة الفتاكة من على ظهر وباطن وفضاء الكرة الأرضية، أن تبارك الجهد الدولي الذي أثمر في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي عن التوصل إلى معاهدة حظر الألغام البرية المضادة للأفراد، الأمر الذي مثل تقدما ملموسا في سبيل تقليل معاناة وإنقاذ مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء الذين يقعون فريسة لهذا النوع من السلاح.

وفي إطار الحفاظ على البيئة، تقدمت حكومة بلادي للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية في الخليج بمبادرة لإنشاء مركز استقبال مياه التوازن لناقلات النفط بهدف حماية المياه الإقليمية والحياة البحرية لدول منطقة الخليج من التلوث النفطي.

وعلى الصعيد الاقتصادي فإن سلطنة عمان مثلها مثل غيرها من دول العالم قد تأثرت سلبا بالكساد الحالي للاقتصاد العالمي، إلا أنها عاقدة العزم على المضي قدما لدعم خططها لتحقيق اقتصاد متنوع ودينامي، ومتفاعل مع الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

وعلى الصعيد الوطني، فإن بلادي أنجزت السياسات والتشريعات والإجراءات المشجعة للاستثمار الأجنبي على أساس مبادئ اقتصاد السوق. كما أنها تساهم بإيجابية في التجمعات الاقتصادية الإقليمية. ففي إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبفضل العمل المشترك مع الدول الأعضاء وتشريعات التكامل الاقتصادي فيما بينها، ازدادت معدلات النمو في

نعايشه. وأخذت مدننا ترتبط على نحو متزايد بشبكة المعلومات العالمية الكبرى. وبعد أن كانت الرسائل، قبل أقل من عشر سنوات تستغرق أسبوعا على الأقل في عبور المعمورة. فهي اليوم، ومع دخول البريد الإلكتروني، لا يستغرق وصولها أكثر من ثوان. ويمكننا الآن أن نتبادل الحديث في نفس الزمن الحقيقي على الشبكة العالمية التي كانت البلدان المتقدمة النمو في البداية مستخدمها الرئيسي. ثم أخذت تنشر جناحيها لتضم العالم بأسره.

كما تحسن الحوار والتعاون بين البلدان عندما اهتدت البلدان الى مسائل ذات اهتمام مشترك وإلى المزيد من مجالات التكافل. وتكاثفت الاقتصادات المعزولة لتشكيل تجمعات اقتصادية إقليمية وتعزيز الازدهار الإقليمي. ولننظر كيف ساعدت عولمة المعلومات الأمم المتحدة ذاتها في أعمالها. واليوم، أصبح بإمكان أي شخص لديه حاسوب ومودم أن يصل الكترونيا الى أكثر من ٣٦٠ ٠٠٠ وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة يرجع تاريخ بعضها الى عام ١٩٤٧. والقائمة الكاملة لعمليات حفظ السلام، بما في ذلك برامج التدريب المحتملة، متاحة بالاتصال المباشر. والأكثر حيوية من ذلك أن "شبكة الإغاثة" التابعة للمنظمة توفر تقارير حالة عن جهود الإغاثة الإنسانية في مناطق الكوارث في شتى أنحاء العالم، إضافة الى معلومات فورية بشأن الطريقة التي يمكن بها للأفراد والحكومات أن يساهموا في عمليات إنسانية معينة. وهكذا نرى أن قوة رئيسية واحدة من قوى العولمة - أي الشبكة العالمية (انترنت) - ربطت بيننا جميعا، تماما كما لو كنا أسرة عالمية واحدة.

ولكن العولمة، شأنها شأن أية ظاهرة من صنع الإنسان، تتسبب لا محالة في خلق بعض الشاكل. فقيام بعض البلدان بفتح اقتصاداتها أمام الأسواق العالمية، جعلها أكثر ضعفا وأسرع تأثرا. وأصبح الزمام الآن، الى حد بعيد، في أيدي آلاف المتاجرين بالأموال الذين يمكنهم تحريك بلايين الدولارات عبر الحدود بطريقة خفيفة واحدة على فأرة الحاسوب. ومن الناحية الفعلية لا توجد الآن أية قوة حقيقية يمكنها أن توقفهم.

وكما ذكر السيد والتر ريستون، رئيس مجلس إدارة مصرف سيتي بنك في مقالة له مؤخرا:

"عندما بدأت العمل المصرفي، لم يكن إجمالي سوق الصرف الأجنبي في نيويورك إلا حوالي ٥٠ مليون دولار. ولو كان مصرف الاحتياطي الفيدرالي

الشديد بالعولمة واضحا في الأمم المتحدة أيضا من المشاركة النشطة لكثير من الدول الأعضاء في الحوار الرفيع المستوى الذي عقد في الأسبوع الماضي على هامش الجمعية العامة، بشأن موضوع تأثير العولمة.

وفي ذلك الحوار ذكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، أنه لا يوجد موضوع أكثر أهمية من موضوع العولمة. واتفق معه في ذلك. فمن المقبول بشكل عام أن للعولمة منافع طويلة الأجل ناتجة عن التجارة الحرة في السلع والخدمات وعن التدفق الحر لرأس المال والمعلومات.

ولكن في العام الماضي، ثارت شكوك خطيرة حول استصواب تدفق رؤوس الأموال بحرية مطلقة. وعندما تفجرت أزمة العملات في جنوب شرق آسيا توقع البعض أن تمر هذه الأزمة مر الكرام. ولكن هذا لم يحدث للأسف. فالمشاكل الاقتصادية تطورت بسرعة وتحولت الى مشاكل اجتماعية واسعة النطاق، وهذه بدورها تحولت الى مشاكل سياسية. وبدأت الأزمة منذ ذلك الحير تنتقل من جنوب شرق آسيا الى شمال شرق آسيا وروسيا وحتى الى أمريكا اللاتينية. بل إنها، ونحن نتكلم الآن، تقفز الى شواطئ أمريكا وأوروبا. وما بدأ كمشكلة وطنية استتغل وأصبح مشكلة إقليمية وبات يهدد بأن يتحول سريعا الى أزمة عالمية.

والأمم المتحدة لا يمكنها أن تتجنب بحث موضوع العولمة. فقد كانت الأحداث التي وقعت في شرق آسيا على امتداد السنة الماضية سببا في فتور حماسنا لهذه الظاهرة. وبدأت الشكوك في مدى قيمتها تحل محل هذا الحماس. والسؤالان التاليان هما أول ما يتبادر الى أذهاننا: هل العولمة مفيدة لنا؟ وكيف يمكننا أن نقي أنفسنا من أذاها؟ إننا جميعا نتحسس طريقنا لعلنا نجد الجواب. والتحدي المائل أمامنا عو ما إذا كنا قادرين على استخلاص الدروس الصحيحة من الأحداث الأخيرة.

إن العولمة، بشكل عام، كان لها حسنات كثيرة. فقد عززت التدفق الحر للسلع والخدمات ورأس المال والمعلومات، وكانت حافزا على الإبداع والمنافسة؛ وانتشلت مئات الملايين من البشر من براثن الفقر. وتمتعت بلدان شرق آسيا بعقدين من النمو الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل. وتغيرت صورتنا العامة تغيرا جذريا. فالقرى المتخلفة حلت محلها مراكز مالية. وأساليب الحياة التي كانت حلما يراود آباءنا أصبحت واقعا

التجارية، وزيادة الشفافية، وتقليل تدخل الحكومة في قرارات السوق. ونحتاج لرسم سياسات سليمة للاقتصاد الكلي وبناء هياكل تنظيمية قوية تجعل اقتصاداتنا أكثر قدرة على امتصاص الصدمات.

وفي الساحة الدولية، يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي في الجهود الدولية المبدولة لمساعدة البلدان على جني ثمار العولمة. فيجب أن نشجع العالم المتقدم النمو على تحمل المسؤولية الرئيسية عن إخراج العالم من هذه الأزمة. وينبغي وجود حوار أعمق وشراكة أكبر بين العالم النامي والعالم المتقدم لكي نضمن أن تفيد العولمة كل بلد. ويجب أن تحقق العولمة لشعبنا الأمن والثقة، لا الضعف.

وللدول الأعضاء في الأمم المتحدة مصلحة مشتركة في إنعاش وإصلاح المؤسسات الرئيسية المتعددة الأطراف، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. والأمم المتحدة، من جانبها، قد منعت قيام حرب عالمية أخرى وببيلة. وقد أشرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية على تحقيق توسع اقتصادي ضخم لم يسبق لحجمه مثيل في تاريخ البشر. وهذه الهيئات، بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، تسهم إسهاما كبيرا في الجهود الإنمائية وفي تخفيف حدة الفقر. ومع ذلك تدل التطورات التي حدثت مؤخرا على أن لهذه المؤسسات جوانب ضعفا. ويجب إصلاحها لا تدميرها.

وبالتالي، يمكننا في الأمم المتحدة أن نضطلع بدور بناء في هذه العملية. وكما ذكر الأمين العام السيد كوفي عنان في الحوار الرفيع المستوى مؤخرا:

"إن لدى الأمم المتحدة دورها الفريد الذي لا غنى عنه لكي تضطلع به. فولابتنا الواسعة النطاق، وعضويتنا العالمية وقدرتنا على إشراك الأطراف الفاعلة من غير الدول - كل ذلك يجعل الأمم المتحدة مؤهلة على نحو فريد لأن تساعد في تشكيل استجابة عالمية للأزمة، وهي ليست عالمية فقط من الناحية الجغرافية، بل أيضا من حيث مجموعة المسائل التي تثيرها." (A/53/PV.6)

ويسعدني أن إحدى النتائج الواضحة للحوار الرفيع المستوى بشأن العولمة كانت، كما أكد الأمين العام مرة أخرى في ملاحظاته الختامية، ضرورة أن تعمل مؤسسات

أعطى تعليمات لمصرف سيتي بنك أو مصرف تشيز ببيع ١٠ ملايين من الدولارات، فإن طلبا بهذا الحجم كان يمكن أن يهز الأسواق. أما اليوم، فهذا السوق يبلغ تريليون دولار، ويصبح تدخل المصرف المركزي في سوق الصرف الأجنبي ممارسة عقيمة."

وفي عالم سي إن إن (CNN) اليوم، تنقل الصور الحية من أقصى العالم إلى أقصاه في نفس وقت تطور الأحداث. ويمكن أن تتغير المفاهيم وتتوقد المشاعر وتهتز الثقة اهتزازا لا رجعة فيه خلال دقائق. وهذا يشكل ضغوطا كبيرة على الحكومات والجهات التجارية وحتى الشعوب لكي تستجيب، على نحو معقول أو غير معقول.

وطريق التقدم لا يكمن في التنكر للعولمة، فهذا لم يعد خيارا ممكنا ولا واقعا. ورفض العولمة يضر باحتمالات نمونا على الأمد الطويل. ومن المهم أن نذكر أنفسنا في هذه الأزمة أن النمو الاقتصادي الهائل الذي شهده جزء كبير من العالم منذ الحرب العالمية الثانية كان نتيجة للتجارة الحرة في السلع والخدمات التي شجعت منذ إنشاء الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة في عام ١٩٤٧. وهناك توافق هائل في الآراء بين الاقتصاديين على ضرورة مواصلة السير قدما في هذا السبيل، على الرغم من أن الحمائية قد أطلت بوجهها القبيح مرة أخرى. وإذا حاولنا الرجوع بعقارب الساعة إلى الوراء والتخلي عن حرية التجارة، فلن تقتصر العواقب على المجالين المحلي ولا الاقتصادي.

ويمكن للضغوط السياسية المحلية أن تجد متنفسا إقليميا ودوليا. والرخاء الناتج عن الأسواق المفتوحة يوفر أساسا للاستقرار الوطني وللسلم والأمن الإقليميين والعالميين. وإن لم تتمكن البلدان من الوصول إلى المواد الخام والسلع والخدمات التي تحتاج إليها من خلال المنافسة السلمية والمفتوحة، لجأت إلى وسائل أخرى. ويمكن أن تقود المنافسة الاقتصادية إلى عواقب سياسية وعسكرية. ولا يمكن استبعاد العودة إلى التوترات العالمية، ولكن علينا أن نتفادها. فالاهتمام الجوهرى للأمم المتحدة، وهو صون السلم والأمن، قد يصيبه الضرر. والطريق الوحيد إلى الأمام هو إيجاد الحلول التي تمكن من علاج أوجه الضعف التي جلبتها العولمة.

وعلى الصعيد المحلي، ينبغي لنا أن نشجع على أن ترتقي الحكومات إلى مستويات أفضل عن طريق تدعيم أطرنا التنظيمية والإشرافية، والنهوض بإدارة المؤسسات

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لإسهام سلفه في توجيه أعمال الجمعية العامة بشكل يشير الإعجاب أثناء العام الماضي.

كما أن العمل الملهم الذي يضطلع به الأمين العام السيد كوفي عنان، يبث روحا جديدة في الأمم المتحدة ويعطيها معنى جديدا. ونشعر بالامتنان له لتفانيه في مهمة تحديث المنظمة. إن الالتزام بالإصلاح والتجديد المتواصلين لهذه المنظمة، والرؤية والطاقة الجديديتين اللتين بثهما الأمين العام قد أسفرت عن مؤسسة منتعشة تزودنا بأمل جديد.

كذلك دلل شعب بلير على نضوجه السياسي عندما خرج بأعداد لم يسبق لها مثيل قبل شهر لانتخاب حكومة ملتزمة بإرساء معيار للحكم جديد وسام يقودهم إلى الألفية القادمة. ونحن نعتبر أن التأييد الساحق الذي حظيت به إدارتنا الجديدة إنما هو توجيه لها لتحويل مؤسساتنا وثقافتنا السياسية إلى أدوات أكثر ديمقراطية وانفتاحا وعدلا من أجل رفاه شعبنا بأسره.

والعمل المتعلق بالإصلاح والتجديد لا ينتهي على الإطلاق. وفيما يخص إصلاح مجلس الأمن، فنحن نوافق على وجود حاجة ماسة إلى ذلك، ولكننا نود أن نحث كل الأعضاء على بذل قصارى جهدهم لتمكين الفريق العامل من تقديم صفقة نهائية لتنظر فيها هذه الجمعية.

ويرجع الفضل إلى الأمم المتحدة في أن شعوبا كثيرة في عالم اليوم قد استفادت من ثقافة الديمقراطية وحكم القانون. ولقد كانت الأمم المتحدة سباقة في توفير الدعم اللازم لبناء وتوطيد المؤسسات الديمقراطية. وكان عدم تجاهل الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تدعم أساس الديمقراطية هو لب هذا الإنجاز.

ولعل أقوى أداة لتعزيز الديمقراطية كانت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي سنحتفل هذا العام بالذكرى الخمسين لإصداره. وقد اكتسبت هذه الوثيقة الأساسية قوة عبر السنين بالتزامات أخرى تنتمي إلى حقوق الجيل الثاني والثالث والرابع، وإلى حقوق الطفل والمرأة والشعوب الأصلية. وتمثل كل هذه الحقوق مع بعضها تحديا نحن مطالبون جميعا بالارتقاء إلى مستواه.

وتلتزم بلير باتباع سياسات من شأنهما أن تهين مناخا اقتصاديا واجتماعيا بدعم نماء أطفالنا ويوفر

الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز سويا الآن بوصفها أعضاء في نفس الفريق على قدم المساواة. وأرى أنه يتعين علينا أيضا أن نعمل معا للتصدي للتحديات الجديدة التي لم تكن متوقعة عندما أقيمت مؤسسات بريتون وودز في عام ١٩٤٤.

إننا نقف في منعطف حاسم في الحوار الدولي. وإذ نقترّب من القرن الحادي والعشرين، تتصاعد التساؤلات الآن عن استمرار صلاحية الأنماط التي جلبت لنا الثراء والسلام أثناء السنوات الخمسين الماضية. والإغراء بسلوك الطريق الأسهل وإغلاق أبوابنا أمام العولمة إغراء قوي للغاية، ولكن الطريق الأسرع ليس بالضرورة هو الطريق الصحيح أو الأفضل.

يمكن أن نبدأ بإجراء مناقشات كاملة حول هذه القضية. وقد بدأنا بداية طيبة بالحوار الرفيع المستوى مؤخرا. فقد أثبتت أفكار جيدة كثيرة. ويجب أن نواصل هذه العملية لكي نصل إلى تفهم عالمي للتحديات ونصمم استجابة عالمية. ويسعدني أن التحضير قد بدأ بالفعل لجمعية الألفية التي تعقد عام ٢٠٠٠. ومن المؤكد أننا سنناقش عندئذ مسائل كثيرة، ويمكنني أن أقول إنه لن تكون هناك مسألة أكثر إلحاحا من مسألة تحديات العولمة.

خطاب يلقيه معالي الأونرابل سعيد موسى، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والمالية في بلير

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي رئيس الوزراء ووزير الخارجية والمالية في بلير.

اصطحب معالي الأونرابل سعيد موسى، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والمالية في بلير إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أن أرحب بمعالي الأونرابل سعيد موسى، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والمالية في بلير، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد موسى (بلير) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن انتخاب وزير خارجية أوروغواي رئيسا للجمعية العامة يسعد وقد بلدي سعادة بالغة، وثق في أنه، بمهاراته وخبراته الهائلة، سيرشدنا بفعالية خلال هذه الدورة الهامة.

الكاريبية (كاريكوم) وفي رابطة الدول الكاريبية لإنهاء هذه الحالة.

وتؤيد بليز الجهود التي تبذلها جمهورية الصين في تايوان لكي تشارك مشاركة كاملة في أعمال هذه المنظمة وفي أعمال أجهزتها، وكذلك في أعمال المؤسسات المالية والإنمائية الدولية. وقد آن الأوان لأن نحترم إرادة أولئك السكان، بما يتفق مع عالمية مبادئ ميثاقنا.

ونحن نعلم جميعا أنه من العبث الكلام عن حقوق الإنسان بدون التصدي لحقيقة أن هناك ملايين من البشر تسقط في براثن الفقر حتى مع قدرة التقدم المذهل الذي تحقق في العلم والتكنولوجيا على القضاء على الفقر. ويوضح لنا ذلك أن ثمة خطأ فادحا في الطريقة التي يدار بها الاقتصاد العالمي. فإذا كان هناك من يعارض هذه الحقيقة من قبل، فإن ما تعانیه الأسواق المالية العالمية اليوم من عدم استقرار لهو دليل كاف يؤكد على أن العولمة التي لا ضابط لها قد تؤثر تأثيرا سلبيا خطيرا على البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء.

وعلينا أن نتحرك بقوة لكي ننشئ نظاما جديدا عادلا لإدارة الاقتصاد العالمي. وإنا نؤيد عقد مؤتمر الأمم المتحدة المقترح لتمويل التنمية والذي ينبغي أن يشمل النظر في العناصر الاجتماعية وأن يسعى لإجراء إصلاح شامل للنظام المالي الدولي.

وإنني أتكلم باسم بلد شهد قاعدة رفاهة للمستقبل وهي تذوي بالتدريج على مدى السنوات القليلة الماضية بفعل السياسات الاقتصادية السيئة التوجيه والأحاييل الخسيسة وسوء الإدارة الاقتصادية. وقد ورثت حكومتنا بلدا يعيش ٤٠ في المائة من شعبه في فقر، ولا يكمل نصف أطفاله تعليمهم الابتدائي، وترتفع فيه نسبة الأمراض التي يمكن الوقاية منها ونسبة وفيات الأطفال الرضع. وقد ألزمتنا أنفسنا ببرنامج متكامل مكثف يستهدف القضاء على الفقر، ويستند إلى اقتصاديات النمو التي تعيد الثقة إلى المستثمرين، ويحفز النشاط الاقتصادي وفرص العمل ويجلب دخلا أكبر من أجل التنمية.

ولكن الواقع الصارخ يفيد بأننا مهما حاولنا، فلن نحقق ذلك بمفردنا، ولهذا نشعر بالتشجيع، بصفة خاصة إزاء كلمات السيد توني بليز، رئيس الوزراء البريطاني،

فرصا حقيقية لشبابنا ليكونوا منتجين مبدعين، ولكي ينمو لديهم احترام الذات والاعتماد على النفس والإحساس بالانتماء للمجتمع.

وتقدر حكومتنا قيمة التعليم في النهوض بالوعي باحترام الجنسين وتحسين الحالة الاقتصادية للمرأة، التي يلقي عليها الفقر عبئا غير متكافئ. وإن سياستنا الرامية إلى توفير فرص أكبر للعمل، والتعليم في المجالات غير التقليدية وتوفير تسهيلات في مجال الائتمانات الصغيرة، سوف تستلهم الوعي باحترام الجنسين، من أجل التشجيع على فتح مجالات وفرص أكبر للمرأة في بليز.

وقد ساعد العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم على زيادة الوعي العام بمحنة الشعوب التي عانت من الحرمان والاستغلال والتهميش على مدى قرون. وتؤدي حكومتنا واجبها بجدية نحو تحسين نوعية حياة الشعب الأصلي اليومية تحسينا ملموسا. وستدخل معهم في مفاوضات قائمة على الاحترام بشأن ما يساورهم من مشاغل تتعلق بالأرض، والموارد الطبيعية، وغير ذلك من الأمور.

وقد حظي برنامج الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار بالترحيب بوضعه واحدا من أنجح البرامج التي اضطلعت بها المنظمة على مدى العقود الماضية. إلا أن شعبي الصحراء الغربية وتيمور الشرقية ما زالوا محرومين من التمتع بالحقوق الأساسية في تقرير المصير. وستواصل بليز مساندة عمل اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار لكي تضمن منح الفرص لهذين الشعبين للتعبير عن إرادتهما.

ويقدم لنا هذا العام مفارقة معبرة: فبينما نحتفل بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من المؤلم أن يجري تذكيرنا بأنها أيضا الذكرى الخمسون لتشريد الشعب الفلسطيني. وما برحنا نمارس ضغطا من أجل الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة، مع احترام استقلال وأمن جميع الدول في المنطقة.

كذلك نشعر بالقلق إزاء استمرار معاناة دولة كاريبية شقيقة من جراء السياسة التي ترمي إلى عزلها، حتى في الوقت الذي ما زالت تستهدفها فيه الهجمات الإرهابية. وهكذا تنتهك حقوق الشعب الكوبي الأساسية، ونحن نحث جميع المهتمين على العمل سويا معنا في الجماعة

تدهور قاعدة الموارد الطبيعية والبيئة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

وكأنما كانت الآثار المتفاوتة المترتبة على العولمة غير كافية لابتلائنا، بل واجهتنا ظاهرة أشد تدميرا وهي عولمة الجريمة والعنف المجنون، وخاصة فيما بدا من زيادة استعمال المخدرات والاتجار بها اتجارا غير مشروع وفي غسيل الأموال. ويعاني بلدي من وضع سيئ الحظ لأنه يقع على طريق تجارة العبور إلى بلد الطلب الكبير، ونحن نعاني الآثار المترتبة على ذلك معاناة يومية، تتمثل في حياة شبابنا المحطمة وزيادة معدلات الجرائم.

إننا نبذل كل ما في وسعنا لمكافحة هذه الآفة التي تهدد البشرية، وسنتعاون تعاوننا كاملا مع جميع الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى القضاء الفعال على تجارة المخدرات وعلى آثارها المفسدة السيئة على مؤسساتنا ونمط حياتنا.

إن العالم الخالي من لعنة المخدرات، والمتحرر من داء الفقر، والذي ينعم بالحرية والديمقراطية والذي يمكن فيه للبشر أن ينعموا في سلام بحقهم في حياة هانئة وكريمة؛ هو بالتأكيد العالم الذي نسعى إليه جميعا. وتتعهد بليز بالقيام بدورها في ذلك الكفاح المجيد، حتى ونحن نطلب إلى الأمم المتحدة أن تستمر في دعم استقرار دولتنا وسلامتها الإقليمية، وهي الدولة التي لا يسعى شعبها، شأنه شأن البشر في كل مكان، إلا إلى تأكيد حقه المطلق وغير القابل للتصرف في الكرامة الإنسانية.

وفي ذلك السعي، نحتاج جميعا إلى أمم متحدة مليئة بالحيوية وفعالة - تكون تعبيراً فريداً في نوعه عن إنسانيتنا المشتركة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أتقدم بالشكر لمعالي رئيس الوزراء ووزير المالية والخارجية في بليز على البيان الذي أدلى به.

اصطحب الأوزابيل سيد موسى، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والمالية في بليز، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غابرييل غاتي، وزير الشؤون الخارجية والسياسية في جمهورية سان مارينو.

الذي خاطب هذه الجمعية منذ أسبوعين في الجلسة السابعة قائلا:

"إذا كنا نريد القضاء على الفقر، فعلينا أن نضمن أيضا أن أقل البلدان نموا ستستفيد من هذا الاقتصاد العالمي ... [بأن] ندعها تبيع سلعها بدون فرض عليها تعريفات ... وأن نساعدنا على نحو فعال على الاستفادة من العولمة ... [وبأن] نرفض أي إغراء زائف بانتهاج الحمائية ... وعلينا أن نخفف أيضا من عبء الديون على أفقر البلدان."

وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد تأييدا قاطعا نداء مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز المعقود في ديربان من أجل تدفقات مالية تيسيرية للبلدان النامية المدينة، إلى جانب إلغاء الديون وغير ذلك من تدابير التخفيف من عبء الديون.

ونحن نشهد أيضا خفضا متواليا في كمية المعونة المتدفقة إلى البلدان النامية. ونحن في الغالب ضحايا لاتجاه سائد في الوكالات الدولية ينحو إلى إنفاق الملايين على دراسات واستشارات لا نهاية لها، في حين أن ما نحتاج إليه هو اتخاذ قرارات ملموسة لحل المشكلات التي حددناها منذ زمن بعيد.

وإننا نرحب بالتأكيد بالعمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل حماية بيتنا. فالسكان في بلادنا يعتمدون على غاباتها وبحارها النظيفة في بقائهم على قيد الحياة. وتمنحنا مواردنا الطبيعية التي بقيت على حالة النقاء الفطري ميزة تنافسية كمقصد ممتاز للسياحة الإيكولوجية، والضمان الوحيد لتنميتنا المستدامة يتمثل في إدارة هذه الموارد واستخدامها على نحو سليم.

لكننا شهدنا التدمير الجائر للغابات بواسطة الشركات عبر الوطنية واستنزاف الحياة البحرية بسبب الاستهلاك المفرط الذي لا يولي اعتبارا لهشاشة نظامنا الإيكولوجي ولا للعواقب الاجتماعية. ويخلص تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ إلى أن التفاوت الجسيم في الاستهلاك قد حال بين ما يزيد عن بليون من البشر وبين سد حاجاتهم الاستهلاكية الأساسية، وهي النتيجة التي أدت بالمنسق ريتشارد جوبي إلى أن يدعو إلى إيجاد أنماط استهلاكية تتسم بالمسؤولية الاجتماعية، ولا تكون مدمرة لرفاه الآخرين، وقابلة للاستدامة ولا تؤدي إلى

ومرة أخرى نواجهه، للأسف، قضية خطيرة أخرى في الآونة الأخيرة، ألا وهي مشكلة الإرهاب. ويجب أن نتعاون جميعاً من أجل منع انتشارها. يجب أن نكافح الإرهاب وندينه، دائماً وبكل الوسائل المتاحة لنا.

إن التجارب النووية في المنطقة الآسيوية هي مشكلة أخرى جديدة تبعث على القلق، وستكون سمة لحقبتنا هذه. ويمكن لهذه المشكلة أن تكون بداية موسم جديد من القلق والمخاطر بالنسبة للبشرية جمعاء لو أن المجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، عجزا عن منعها. وجمهورية سان مارينو، شأنها شأن العديد من الدول الأخرى، تعارض أية مبادرة تهدف إلى استدرج يوصل إلى تصاعد التهديد النووي، وستبذل كل ما في وسعها لمنع حدوث ذلك. إن جيلنا، والأجيال القادمة، ينبغي ألا يعرفا هذه المخاوف أو النزعات المدمرة التي يمكن أن تفني كوكبنا بأسره.

ولسوء الحظ، فإن الصكوك القانونية الحالية أظهرت، في رأينا، أنها ليست كافية لمكافحة انتشار الأسلحة النووية. وهذا الانتشار اكتسب بعداً جديداً بسبب الرغبة في الحصول على موقف أكثر تأثيراً وهيبته على المستويين الوطني والدولي، بينما يجري تجاهل الاستخدامات السلمية والبناءة لهذه الطاقة على نحو متعمد.

إن بلدي يعتبر أن الأمم المتحدة يجب أن تقود المجتمع الدولي على طريق تقوية تلك الصكوك القادرة على منع وقوع الجرائم الدولية التي ما كانت حتى الآن تجد سوى الإدانة المعنوية. إن جمهوريتنا، وقد وضعت ذلك بعين الاعتبار، شاركت في المؤتمر الدبلوماسي المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، في روما في حزيران/يونيه الماضي. وقد ساهمت سان مارينو في أعمال ذلك المؤتمر لأنها مقتنعة بأن هذه المحكمة يمكن أن تمثل رادعاً فعالاً وقويًا للجرائم التي ترتكب ضد الشعوب أو ضد أية فئة عرقية بعينها. والمحكمة التي أنشأها ذلك المؤتمر تمثل الأمل والوسيلة لحماية ضحايا القهر، فضلاً عن كونها نقطة مرجعية لجميع الذين يؤمنون بالقيمة المطلقة للعدالة و باحترام الإنسان.

وتتابع سان مارينو باهتمام خاص النقاش الذي يدور بشأن عقوبة الإعدام. ووعينا المدني والثقافي يخول لنا القيام بذلك. ففي عام ١٨٦٥، كانت سان مارينو أول بلد

السيد غاتي (سان مارينو) (تكلم بالإيطالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي وفره الوفد): باسم جمهورية سان مارينو، وبالأصالة عن نفسي، أود، بداية، أن أهنيئ السيد ديدبير أوبيرتي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة وأن أتمنى له النجاح الكامل في أداء أعماله. وأود أيضاً أن أؤكد له وللأمين العام دعم حكومتي الكامل لجهودهما الدؤوبة والقيمة.

وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة كي أعرب عن الشكر للسيد هينادي أودوفينكو على العمل الذي اضطلع به خلال الدورة الماضية للجمعية العامة.

إن عام ١٩٩٨ يمثل سنة تاريخية للمنظمة، إذ نحتفل فيه بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي كان بمثابة معلم للديمقراطية ولضمان حقوق البشر غير القابلة للتصرف، وهو لا يزال كذلك حتى اليوم.

إن جمهورية سان مارينو، على مدى الستة عشر قرناً من وجودها، ظلت تحتضن مبدأ احترام حقوق الإنسان. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، تمثل المبادئ الواردة في الإعلان جوهر الطريقة المتحضرة للحياة في المجتمع الحديث.

ولهذا السبب قررت حكومتي أن تمول مشروع مفاوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان المعنون "نشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على نطاق العالم". ويهدف هذا المشروع إلى جعل الإعلان متيسراً ومفهوماً لعدد أكبر من الناس، حيث ينطوي على إعداد سفر لترجمات هذا النص الهام إلى ٢٥٠ لغة من أكثر لغات العالم انتشاراً. وبفضل هذه المبادرة البسيطة ذات المغزى، تود سان مارينو الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان وتقديم مساهمتها في نشر المبادئ الإنسانية الأساسية التي يتضمنها.

وقد علمتنا التجربة، بثمن باهظ، أنه عندما لا يكون هناك سلم فإنه لا يوجد احترام لحقوق الإنسان. وأعتقد أن الأمم المتحدة يجب أن تقوم بدور نشط في الحفاظ على السلم، خاصة عندما يكون في أضعف صورته وأشدّها غماسة. وهذه حقيقة هامة للغاية. ويجب أن تكون المسؤولية الشخصية لكل إنسان أن يقوم بواجبه في سياق المجتمع الدولي.

بتوافق الآراء نظرا لما تتصف به من أهمية - والمحزن أن توافق الآراء هذا لم يتحقق بعد. ونحن على ثقة من أن الالتزام الثابت لرئيس الجمعية العامة من أن دوره الكبير في قيادة الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن سوف يؤدي إلى تحقيق حل منصف يحظى بالإجماع، ويحترم مبادئ الميثاق احتراماً كاملاً.

وسان مارينو من البلدان المقترحة اقتناعاً راسخاً بالحاجة إلى الإصلاح من أجل أن تضمن للأمم المتحدة الوظائف والدور اللذين يشكلان أساس طبيعتها ووجودها. وتدرك إدراكاً تاماً مدى أهمية أن تعزز المنظمة وجودها وهيبتها اللذين اكتسبتهما على مدى أكثر من خمسين عاماً من النشاط في خدمة السلام وحماية حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك نحن مقتنعون بأن هذه الولاية النبيلة لها اليوم نفس الأهمية، وبأنه يجب دعمها بتصميم وثبات وإخلاص. وينبغي أيضاً أن نتحلى بالشجاعة والتواضع لنتمكن من التخلي عن شيء ما باسم المصلحة العليا لجميع البلدان وجميع الشعوب التي تشكل جزءاً من المجتمع الدولي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو معالي وزير الشؤون الخارجية في تونس السيد سعيد بن مصطفى، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد بن مصطفى (تونس): يسعدني أن أقدم لكم، سيدي الرئيس، في البداية بأحر التهاني بمناسبة توليكم رئاسة الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. إننا على يقين بأن ما تمتازون به من حنكة سياسية ودراية واسعة بالشؤون الدولية يشكل خير ضامن لنجاح أشغال هذا المحفل الكريم. وإن اختياركم لرئاسة الجمعية العامة ليعكس التقدير الذي توليه المجموعة الدولية للدور النشط الذي يضطلع به بلدكم الصديق، أوروغواي، على الصعيدين الجهوي والدولي لإرساء وتوثيق أواصر التعاون بين الشعوب وتكريس مبادئ السلم والعدل الدوليين.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أعرب عن جزيل الشكر والتقدير لسلفكم السيد هينادي أودوفينكو لما تميزت به ولايته من كفاءة وتفان في أداء مهامه من أجل دفع وتركيز دعائم التحول والإصلاح الهيكلي للمنظمة الدولية لتهيئتها لدخول القرن المقبل بالنجاعة والفعالية المطلوبة.

في أوروبا يلغي عقوبة الإعدام، مع أنها، في واقع الأمر، لم تكن قد طبقت منذ عدة قرون. إن حكومة وشعب سان مارينو يؤمنان إيماناً راسخاً بأن الموت الذي يفرضه القانون لا يمكن أن يمثل حماية سليمة للمجتمع ولا أن يكون رادعاً للجريمة.

وقانوننا الجنائي، الذي للعقوبات فيه مهمة إصلاحية وعقابية على حد سواء، يرفض عقوبة الإعدام، حيث أنه يعرفها بوصفها "أثراً متبقياً من آثار العدالة الانتقامية". ولهذا الأسباب، أود أن أعرب عن تأييد جمهورية سان مارينو لجميع المبادرات التي، تستهدف إلغاء عقوبة الإعدام أو الحد منها على غرار القرار الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان هذا العام.

إن البلدان في جميع أنحاء العالم، وإن اختلفت جغرافياً وإثنية واقتصادياً وثقافياً، لديها مسؤولية كبيرة مشتركة لا تنكر إزاء الشباب. وإن لم نتمكن اليوم من وضع نهاية للحروب والفقر، فإن الأجيال القادمة سيتعين عليها أن تخوض معارك شاقة ومعقدة ستنشأ عن التدهور والجروح التي تعاني منها الإنسانية حالياً وهي على وشك دخول الألفية الثالثة.

والأمر لا يتعلق فقط بالتخلص من أوجه الخلل الجغرافية - السياسية القديمة، وإنما يتعلق، بصفة أساسية، بإعادة اكتشاف القيم والمبادئ التي يمكن أن توفر لجميع شعوب العالم، وللشباب خاصة، الوسائل الثقافية اللازمة للكفاح من أجل الحرية والتنمية والفهم المتبادل.

وهذا تحد قائم على التضامن والقيم الذاتية. ومن منطلق هذا المنظور، تعتبر سان مارينو أن النمو الأخلاقي والمهني للشباب هو من الأولويات. ونظامنا المدرسي قائم على تنمية الذات، وهو يركز على أسواق العمالة واحترام البيئة، ويشجع الشباب على المشاركة في الحياة الاجتماعية لمجتمعاتهم المحلية.

إن الحاجة إلى الإصلاح في الأمم المتحدة مفهوم عام مشترك بين جميع الأعضاء في هذه المنظمة، ويعود الفضل في ذلك، بصفة خاصة، إلى مدخلات الأمين العام الذي بدأ عملية بطيئة ولكن لا رجعة عنها، تؤدي إلى ترشيح جميع أجهزتها الرئيسية وتحديثها. لا بد أن يكون اعتماد بعض تلك الإصلاحات، ومنها إصلاح مجلس الأمن،

الأمن في نطاق تكريس مبادئ الشفافية والتعددية والديمقراطية وهي القيم التي يجب أن تسود العلاقات الدولية وأن تسيّر عمل منظماتنا ومختلف هيكلها بما فيها مجلس الأمن من أجل تدعيم وتطوير دوره الذي تزايدت أهميته في السنوات الأخيرة في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين.

وبقدر حرصنا على نجاعة مجلس الأمن حتى يتمكن من أداء مهامه على الوجه الأفضل، فإننا نشدد في الآن نفسه على ضرورة إضفاء طابع تمثيلي شامل على هذا الهيكل يأخذ مصالح الدول النامية بعين الاعتبار ويعكس حقيقة الوضع في العالم بعد نهاية الحرب الباردة وذلك من خلال توسيع عضويته حتى تشمل كل المجموعات الجهوية.

وإننا نؤكد دعماً لمطلب المجموعة الأفريقية الذي أعادت تأكيده قمة واغادوغو والداعي إلى إسناد مقعدين دائمين للقارة الأفريقية تشغلها دول القارة بالتناوب بنفس امتيازات المقاعد الدائمة الحالية.

إلا أن عملية إصلاح مجلس الأمن لا يجب أن تنحصر في إعادة هيكلته فحسب، بل المطلوب أيضاً ترشيد طرق عمل المجلس بما يكفل دعم وترسيخ مبدأ من أهم المبادئ التي يتضمنها الميثاق، وهو الالتزام بالشرعية الدولية وفرض احترامها من قبل الجميع. وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة إعادة النظر في حق النقض الذي يجب أن يقتصر استخدامه على المجالات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق.

كما أننا نعتقد أنه يجب أن تتم مراجعة نظام العقوبات الجاري به العمل من قبل مجلس الأمن بما يكفل حماية الشعوب ويجنبها المعاناة ويضمن حقها في النمو والعيش الكريم ويأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول المجاورة والبلدان التي لديها علاقات اقتصادية وتجارية بالبلد المستهدف بالعقوبات، وكذلك بوضع إطار زمني محدد لسريان العقوبات ورفعها.

وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد على احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه وكذلك على ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومنها تلك المتعلقة بالمفقودين الكويتيين.

واسمحوا لي كذلك أن أشيد بما يقوم به السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، من جهود متواصلة، بتفان وإخلاص، من أجل دعم المنظمة الأممية وإعادة هيكلتها وكذلك حرصه على استتباب السلم والأمن العالميين وحل النزاعات بالطرق السلمية.

لقد تميزت العشريّة الأخيرة من القرن العشرين بالاحتفال بالذكرى الخمسين لانبعاث العديد من الهياكل الدولية بما فيها منظمة الأمم المتحدة. وإن المجموعة الدولية وهي على مشارف القرن الحادي والعشرين لمدعوة لتقييم الإنجازات التي تحققت لتجسيم مبادئ منظمة الأمم المتحدة وأهدافها ورسم معالم المستقبل قصد تحقيق الأمن والسلم والتنمية لكل شعوب العالم.

وفي هذا الصدد فإن الهدف الأسمى والمشارك الذي يجب أن تتضافر الجهود من أجل تحقيقه يبقى تأمين عالم أفضل للأجيال القادمة، عالم يسوده الأمن والعدل والاستقرار والرفاه للجميع. ونحن نعتقد بأن ذلك يستوجب من طرف المجموعة الدولية إرادة راسخة وعملا متواصلا قصد إرساء نظام عالمي تشارك في بلورته وبنائه كل الدول ومن شأنه أن يثبت أهداف ومبادئ الأمم المتحدة ويكرس روح ونص الميثاق على أساس الشرعية الدولية ومبادئ الديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص بين كل الدول.

وإن في التوجه الجديد الذي انتهجته المجموعة الدولية في نطاق عملية الإصلاح التي تشمل كل الهياكل الأممية وسير أنشطتها لمناسبة لتكريس مبدأ التعامل الديمقراطي بين الدول كعماد للعلاقات الدولية.

وفي هذا الإطار، فإن تونس تولي أهمية بالغة لضرورة دعم دور وصلاحيات الجمعية العامة في كل مجالات اختصاصها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأخص بالذكر منها مجالي التنمية والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

وإننا نؤكد من جديد على ضرورة إحياء وتعزيز دور الجمعية العامة للأمم المتحدة لما ينفرد به هذا الهيكل من عالمية وشمولية وديمقراطية.

إن دعم نجاعة وفاعلية الجمعية العامة للأمم المتحدة يجب أن يتلازم مع إصلاح مجلس

القادمة، ويوفر أسباب الاستقرار في أبعاده المختلفة الأمني منها والاقتصادي والاجتماعي.

فعلى الصعيد الأمني، فإن العديد من مناطق العالم لا تزال تمزقها الحروب والنزاعات وتعرض شعوبها إلى المآسي والمعاناة نتيجة انعدام الاستقرار والأمن.

وفي اعتقادنا، فإن أفضل حل لمواجهة هذه المشاكل يكمن في استباق الأزمات عن طريق الدبلوماسية الوقائية بما يضمن إزالة أسبابها بأسرع الطرق وأنجعها. ولقد انتهجت المجموعة الدولية بنجاح هذا التمشي الصائب إذ أنها تمكنت من تطويق العديد من النزاعات باللجوء إلى الوساطة أو المساعي الحميدة أو غيرها من الطرق السلمية.

كما أن منظمة الأمم المتحدة حققت نجاحات هامة في إطار عمليات حفظ السلام في العديد من مناطق العالم مكنتها من الإحاطة بالنزاعات سواء بالفصل بين الأطراف المتحاربة أو بالإشراف على إبرام اتفاقيات سلم والسهرة على متابعة تنفيذها، وتكثيف التعاون بين المنظومة الأممية والمنظمات الإقليمية في كنف احترام سيادة الدول واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

غير أن هذه الجهود تبقى غير كافية في ظل التحديات التي لا تزال قائمة في العديد من مناطق العالم، وأخص بالذكر منها القارة الأفريقية التي تواجه صعوبات ومشاكل متنوعة تثقل كاهلها وتعرقل مساعيها نحو الاستقرار والتنمية.

وفي هذا المجال، رحبت تونس بمبادرة مجلس الأمن المتعلقة بالوضع في أفريقيا، ونعتبر أن تقرير الأمين العام الصادر في هذا الشأن قد جاء في الوقت المناسب للتعبير عن هذا الانشغال ولمساعدة القارة الأفريقية على إيجاد الحلول الكفيلة بدعم أمنها وتنميتها.

ونحن نأمل أن يتأكد هذا التوجه من خلال استمرار وتعزيز دعم منظمة الأمم المتحدة للآلية الأفريقية لحل النزاعات والوقاية منها بإجراءات عملية من أجل مساعدة الدول الأفريقية على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وإننا نعتقد أن قيام سلم دائم لا يتسنى إلا بنزع شامل وكامل لأسلحة الدمار الشامل وخاصة منها الأسلحة

وإذ نبارك ما يقوم به الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان من مجهودات لاحتواء الأزمة بين العراق واللجنة الخاصة للأمم المتحدة فإننا ندعو لتكثيف جهوده والمبادرة بإجراء المراجعة الشاملة من أجل التوصل لإيجاد حل ترتضيه جميع الأطراف ويعجل برفع الحظر المفروض على الشعب العراقي الشقيق.

أما فيما يتعلق بقضية لوكربي، فإن تونس أعربت عن تفاؤلها بالتطورات الأخيرة التي من شأنها الإسراع بإيجاد تسوية عادلة ومرضية لهذه القضية، تأخذ بعين الاعتبار ما أبدته الشقيقة ليبيا والأطراف المعنية الأخرى من استعداد للتعامل إيجابيا مع الأفكار المطروحة وتشجع كافة الأطراف على المضي قدما في هذا التوجه وفي إطار العمل الجدي والتطمينات اللازمة حتى يتم رفع الحظر المفروض على الشعب الليبي الشقيق.

وأقول كلمة عن مسيرة السلام.

بخصوص مسيرة السلام في الشرق الأوسط التي دعمتها تونس منذ انطلاقتها وعملت باستمرار على إنجاحها، فإننا نعبر من جديد عن عميق انشغالنا لما آلت إليه هذه العملية وما حذرنا منه من تراجع وانسداد أفق من جراء استمرار إسرائيل في فرض سياسة الأمر الواقع ورفضها احترام تعهداتها وتنفيذ الالتزامات والاتفاقيات المبرمة. ونحن نعتقد أنه لا يمكن التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لقضية الشرق الأوسط بدون انصياع إسرائيل إلى الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة على أسس ومرجعية مدريد وخاصة منها مبدأ "الأرض مقابل السلام".

وانطلاقا من مساندة تونس للقضية الفلسطينية العادلة، فإن بلادنا تبارك القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابقة ولا سيما منها القرار القاضي بتعزيز مشاركة فلسطين كمراقب في منظمة الأمم المتحدة، ونأمل أن تشفع هذه الخطوة في المستقبل القريب بالاعتراف الدولي بقيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إن مضاعفة جهود المجموعة الدولية لتكريس التعامل الديمقراطي بين الدول وتعزيز الشرعية الدولية لتسيير شؤون المجتمع الدولي ضرورة ملحة لإرساء مقومات نظام دولي متوازن يضمن حياة أفضل للأجيال

الضرورية والاستثمارات المباشرة لدعم مجهوداتها التنموية.

وإن الأزمات المالية التي تشهدها بعض البلدان النامية تؤكد قناعتنا بأن العولمة الاقتصادية التي علقنا عليها آمالا عريضة، وإن كانت تكتسي مظاهر إيجابية، فإنها لا تخلو من انعكاسات سلبية على الاقتصاد العالمي وخاصة على استقرار اقتصادات البلدان النامية.

وإننا إذ ندعو المجموعة الدولية وكافة المنظمات الأممية بالتعاون مع مؤسسات "بريتون وودز" في الإسراع بوضع التدابير اللازمة لتدارك سلبيات العولمة، وإننا نؤيد البحث عن آليات فعالة ومتعددة الأطراف تتسم بالنجاعة لمراقبة تدفقات رأس المال الدولي والمتغيرات المالية بهدف ضمان المنافسة النزيفة وتنظيم المعاملات المالية على أسس سليمة ومنتينة.

وفي هذا الإطار، فإن بلادي تدعم مبادرة حركة عدم الانحياز لبعث آلية تشاور على أعلى مستوى بين الحركة ومجموعة الدول الثماني الأكثر تصنيعا.

كما نعتقد أنه في غياب حل جذري لمشكلة المديونية ستظل المجهودات التي تبذل لتحرير اقتصاديات الدول النامية منقوصة، وأذكر في هذا السياق بمقترح سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية، بشأن إيجاد حل لمشكلة المديونية عن طريق إعادة استخدام المبالغ المستحقة في مشاريع بيئية واجتماعية ومشاريع أخرى ذات أولوية في الدول النامية.

وإن السعي إلى تعديل مسار العولمة لا يقتصر في رأينا على الدور المحوري الذي تقوم به المنظمات الدولية والمؤسسات المالية بل يتطلب منا مضاعفة الجهود على الصعيدين الداخلي والجهوي.

وفي هذا الإطار، سعت تونس إلى تعزيز نجاعة هيكلها المالية وتثبيت أسباب التنمية المستدامة بالتركيز على النهوض بالطاقات البشرية وإرساء دولة القانون والمؤسسات وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة وتدعيم الديمقراطية التي

النووية التي تشكل ترسانتها الهائلة مصدر تهديد وورعب متواصلين للإنسانية.

ولقد تبين بكل وضوح أن نظام عدم الانتشار النووي القائم غير كفيل وحده بصد شبح سباق التسلح وما يحمله في طياته من عواقب وخيمة على البشرية جمعاء. لذلك بات من الأكيد أن تكشف المجموعة الدولية جهودها من أجل اتخاذ إجراءات عملية من شأنها التخلص من كافة أسلحة الدمار الشامل بدون استثناء ومنع نشرها وتراكمها.

وفي انتظار بلوغ هذه الغاية، يتعين على المجموعة الدولية اليوم العمل بكل عزم من أجل ضمان سلامة الدول غير النووية، ومنع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها ضد سيادة هذه الدول ومناعة ترابها ومواطنيها.

كما نؤكد على ضرورة إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية من شأنها وضع حد للتهديد المتواصل لأمن البلدان وفتح آفاق جديدة لاستتباب السلم والأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا السياق، تدعو تونس إلى الإخلاء العاجل لمنطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية سيما وأن كل دول المنطقة، باستثناء إسرائيل، قد انضمت إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

أما في مجال الأسلحة التقليدية، فنحن نعبر عن ارتياحنا لإبرام اتفاقية أوتاوا المتعلقة بحظر استعمال وتخزين وإنتاج الألغام المضادة للأفراد، التي بادرت تونس بالتوقيع عليها، إيمانا منها بضرورة إنهاء معاناة المدنيين العزل المنجرة عن الآثار الوخيمة التي تخلفها هذه الأسلحة. وإن الإجراءات القانونية لمصادقة تونس على هذه الاتفاقية قد انطلقت.

وإننا نعتقد أن إحلال السلم والأمن في العالم لا يتسنى بدون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير أسباب الرخاء والعيش الكريم لكافة الشعوب.

وفي رأينا، فإن رفع التحديات الجسام التي تواجه البلدان النامية يبدأ بإرساء نظام اقتصادي عالمي قوامه المساواة والتضامن بما يمكن البلدان النامية من الاندماج في الاقتصاد الدولي ويضمن لها استقطاب التمويلات

بالتزاماتها من أجل دفع مجهودات المجتمع الدولي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتميز سنة ١٩٩٨ بالاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تزامن مع الشروع في تقييم متابعة توصيات مؤتمر فيينا حول حقوق الإنسان. ونعتقد أن على المجموعة الدولية أن تنتهز هذه الفرصة المثلى لتؤكد من جديد التزامها بالنهوض بحقوق الإنسان وصيانتها، ولترسم خطة واضحة لعملها في هذا المجال مستقبلاً.

إن تونس تسجل بارتياح الدور الريادي لمنظمة الأمم المتحدة في الارتقاء بحقوق الإنسان التي تحتل صدارة أولوياتها، متبعة في ذلك تمسحاً كان لتونس مساهمة في بلورته يقوم على رؤية شاملة ومتراصة لحقوق الإنسان.

غير أن هذه النجاحات تبقى في نظرنا غير كافية، ذلك أن ظواهر الفقر والإقصاء لا تزال تخل بالاستقرار الاجتماعي في العديد من البلدان، وهي ظواهر تمثل في الآن نفسه تهديداً للمكتسبات التي تحققت في مجال حقوق الإنسان، وتحديات يجب التصدي لها ميدانياً بالجدوى والفعالية المطلوبتين.

وفي اعتقادنا، فإنه يتحتم على المجموعة الدولية أن تركز قيم التسامح وتعمل على نشرها كأرضية أساسية للنهوض بحقوق الإنسان وتجذير ثقافتها لدى المجتمعات في كافة أرجاء العالم.

كما نؤكد الأهمية الكبرى التي يجب إيلاؤها لحق التنمية، وعلى ضرورة إزالة كل العراقيل التي تقف أمام ممارسة هذا الحق فعلياً.

لقد انتهجت تونس في تنفيذ سياستها الاجتماعية والاقتصادية استراتيجية شاملة ومتكاملة غايتها النهوض بالإنسان، وحرصت على تنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها باضمامها إلى المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بأن أدخلت العديد من التعديلات على تشريعاتها، بمبادرة من سيادة رئيس الجمهورية، من أجل تعزيز الديمقراطية والتعددية والنهوض بحقوق الإنسان وصيانتها ونشر ثقافتها ودعم المؤسسات والآليات الوطنية العاملة في هذا المجال وحماية الحريات الفردية والجماعية وضمان حقوق المرأة ورعاية الطفولة.

تقوم على أساس مشاركة المجتمع المدني بكل مكوناته في صنع القرار.

واعتباراً لأهمية التجمعات الاقتصادية والجغرافية للنهوض باقتصادات الدول النامية والارتقاء بالإنسان ورفع تحديات العولمة، وضعت تونس استراتيجية شاملة تجمع بين المقتضيات الأمنية ومتطلبات التعاون والتكامل الاقتصادي والتضامن بين الدول، كما تركز على تدعيم الفضاء المغاربي وإقامة شراكة مع الاتحاد الأوروبي عبر بعث منطقة للتبادل الحر، وتوطيد علاقتها مع كافة البلدان وخاصة الأفريقية منها.

إن المؤتمرات الدولية التي عقدت في السنوات الأخيرة وأخص بالذكر منها المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في فيينا، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن قد مكنت المجموعة الدولية من وضع برامج عمل متكاملة تتناول العديد من المشاكل الاجتماعية التي لا تزال تمثل عائقاً أمام تقدم الشعوب واستقرارها وأمنها.

وفي هذا السياق، تدعو تونس إلى تكثيف الجهود من أجل التنفيذ الكامل والمتابعة الفعلية للقرارات والتوصيات وبرامج العمل التي أقرتها تلك المؤتمرات واتخاذ ما يلزم من تدابير لتطبيقها.

وإننا إذ نقر بمسؤولية الدول في وضع سياسات اقتصادية تضمن حق مواطنيها في التنمية، فإننا نؤكد على ضرورة إرساء علاقات اقتصادية دولية منصفة تأخذ بعين الاعتبار حق كل الدول، وخاصة منها الدول النامية، في التنمية الشاملة والمستدامة. كما ندعو هياكل وصناديق وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لتتحمل مسؤولياتها والأخذ بيد الدول النامية من أجل تنفيذ برامجها الاقتصادية.

وإننا إذ نتابع بانشغال عميق التقلص الواضح والمتدرج للموارد المرصودة لأنشطة الأمم المتحدة في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإننا نجد دعوتنا لتطبيق قرارات الجمعية العامة التي تؤكد على ضرورة تعبئة موارد مالية إضافية تخصص للتنمية. كما نحث المجموعة الدولية، وخاصة الدول الغنية، على الوفاء

ليشجعنا على دعم جهود لجنة مكافحة الجريمة والعدالة الجنائية من أجل صياغة مشروع اتفاقية دولية تتعلق بالجريمة المنظمة. كما نأمل أن تكلل أعمالها بالنجاح نظرا لحاجة المجتمع الدولي الملحة لمثل هذه الاتفاقيات.

وفي هذا السياق نفسه، رحبت تونس بالتوصيات المنبثقة عن الندوة الدولية حول الشباب التي انعقدت مؤخرا في لشبونة، كما أكدت على ضرورة متابعة تنفيذ قراراتها حتى نتمكن جميعا من الإحاطة بمشاغل الشباب وتعزيز روح المسؤولية لديهم وتهيئتهم التهيئة السليمة للاضطلاع بمسؤولية تسيير عالم الغد.

أما على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فقد كثفت تونس جهودها من أجل ضمان العيش الكريم لكل فئات المجتمع، مركزة سياستها في هذا المجال على دعم وتشبيث الاندماج الاجتماعي ومحاربة الفقر وتوفير الشغل للجميع. كما حرصت في صياغة سياستها على إشراك جميع مكونات المجتمع المدني في وضع استراتيجية شاملة وإقرار التدابير اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمثل التضامن الاجتماعي إحدى الركائز الأساسية للسياسة التي تبنتها بلادنا من أجل محاربة الفقر وجميع أشكال الإقصاء. ولقد مكّن الصندوق الوطني للتضامن، الذي تم إحداثه سنة ١٩٩٢ وتم تعزيزه بإنشاء البنك الوطني للتضامن، من تمويل العديد من المشاريع لفائدة الفئات ذات الدخل الضعيف وإدماج المناطق المعوزة في الدورة الاقتصادية.

أما في مجال دعم سياسة التشغيل، فقد أقرت تونس مؤخرا خطة شاملة في هذا الميدان، تمثلت في المصادقة على البيان الوطني حول التشغيل الذي تمت صياغته إثر مشاورات واسعة النطاق.

وإن التمشي الذي اعتمده بلادنا في صياغة وتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية ينبع من قناعتنا بأن ظواهر الإقصاء والتهميش والتفرقة الاجتماعية تفرز أخطارا من شأنها تقويض أسس الاستقرار والأمن الضروريين لتقدم الشعوب وازدهارها.

إن التصدي لكل هذه الظواهر يمثل الحل الأنسب للقضاء على جذور الإرهاب بكل أنواعه ومظاهره، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات.

وفي هذا الصدد، نجدد دعوتنا للمجموعة الدولية لتكثيف جهودها من أجل مكافحة ظاهرة الإرهاب بوضع خطة شاملة في هذا المجال، واتخاذ التدابير القانونية اللازمة للإحاطة بهذه الظاهرة واستئصال جذورها العميقة.

إن تنامي الوعي الدولي بعمق خطورة ظاهرة المخدرات الذي تجسم في تنظيم دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٨ حول مكافحة المشتركة للمخدرات

إن انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٨ بروما والمشاركة المكثفة في أشغاله من طرف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية يبرهن على الأهمية الخاصة التي نوليها جميعا لبعث محكمة جنائية دولية تنظر في الجرائم الفظيعة المرتكبة ضد المجموعة البشرية وتعاقب مرتكبيها.

وقد شاركت تونس في هذا المؤتمر وصوتت لفائدة النظام الأساسي لهذه المحكمة.

ونحن إذ نبارك الاتفاق الحاصل على إنشاء هذه المحكمة فإننا نؤكد من جديد على استقلالها وحيادها.

واعتبارا لضرورة احترام مبدأ سيادة الدول، فإن تونس تساند الإجماع الحاصل حول الصبغة التكميلية لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية وضرورة إعطاء الأولوية للأولوية لأنظمة القضاة الوطنية التي يجب أن تكون لها المبادرة في التتبع.

وإننا نتطلع بكل أمل لبداية القرن الجديد وندعو كافة الدول للوقوف على ما أنجزناه من مكتسبات، للمضي قدما في العمل المشترك من أجل رفع ما تبقى من تحديات وتجنّب الإنسانيّة ما عرفته من ويلات طوال هذا القرن، وهو ما يتطلب منا جميعا إرادة سياسية راسخة للاستجابة لتطلعات شعوبنا في الأمن والاستقرار والنمو والتعاون.

ولا شك في أن تشبثنا بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز الشرعية الدولية والتعامل الديمقراطي بين الدول وتوظيف عملية إصلاح المنظومة الأممية لخدمة هذه المبادئ والأهداف، لخير نهج لتثبيت أسس عالم أفضل لأجيالنا القادمة نشترك جميعا في رسم ملامحه وبنائه.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠
